العنوان الثاني :

تطوّر نشاط قطاع التأمين خلال سنة 2015

ثانيا :

تطوّر النشاط الكمّي لسوق التأمين وإعادة التأمين في تونس سنة 2015

مقدّمة

(*): نظرا لعدم توصّل الهيئة إلى حدّ تاريخ إعداد هذا التقرير بالتقرير السنوي النهائي لمؤسسة «كتاما» المصادق عليه من قبل مراقب حساباتها، فقد تمّ إحتساب جميع مؤشرات نشاط القطاع بإعتبار المعطيات الوقتية لهذه المؤسسة.

إختتم قطاع التأمين الوطني سنة 2015 بتحقيق تطوّر إيجابي لأهم مؤشرات نشاطه حيث:

- إرتفع إجمالي رقم المعاملات المحقّق بعنوان كافة أصناف وفروع التأمين إلى حدود 1.679,2 م.د مقابل 1.556,3 م.د سنة 2014 مسجّلا بذلك نموّا بمعدل 7,9 % مقابل 10,3 % سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها.
- بلغت التعويضات المدفوعة من قبل مؤسسات التأمين 944,2 م.د أي بزيادة بنحو 12,4 % عن إجمالي المبالغ المسددة سنة 2014 والتي ناهزت 839,8 م.د.
- تطوّرت قيمة الأصول المتعلّقة بالتوظيفات في شكل أدوات مالية ونقدية مختلفة والتي يتمّ تجميعها بفضل المدخرات الفنية التي ترصدها مؤسسات التأمين لتسديد كامل التـزاماتها إزاء المؤمن لهم والمنتفعين بعقود التأمين بنسبة 11,3 % لتعادل 4.105,5 م.د مقابل 3.689,3 م.د سنة 2014، في حين بلغت المدخرات الفنية المكونة من قبل مؤسسات التأمين 3.578,8 م.د مقابل 3.380,7 م.د سنة 2014 أي بزيادة تقدر بحوالي 6 %، وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسبة التغطية من 109,1 % في السنة السابقة إلى حدود 114,7 % سنة 2015.
- أمّا الأعباء الفنية، فقد انخفض نسق نموها سنة 2015 حيث لم يتجاوز 9,9 % وذلك بعد ارتفاعها الملحوظ في السنة الماضية بمعدل 16 % وناهزت بذلك 483,6 م.د في موفى سنة 2015 مقابل 440,1 م.د خلال السنة الفارطة و379,5 م.د سنة 2013.
- هذا وشهدت النتيجة الفنية ارتفاعا جدّ ملحوظ بما يقارب 94 % مقارنة بسنة 2014 لتصل إلى 163,6 م.د مقابل 84,5 م.د سنة 2014 التي شهدت خلالها النتيجة الفنية الجملية تقهقرا نسبيّا بحوالي 4 % وذلك بعد الارتفاع الهام الذي تجاوز 62 % سنة 2013.
- وبالتـوازي، سجّلت النتيجة الصافية بعنـوان هذه السنة ارتفاعا هاما تجاوز 95 % وبلغت 188,1 م.د مقابل 96,3 م.د سنة 2014 و82,5 م.د سنة 2013 و53,7 م.د سنة 2012.

تطوّر أهم مؤشرات القطاع خلال سنتي 2014 - 2015:

(م.د)	2014	2015	نسبة التطور (%)
رقم المعاملات	1.556,3	1.679,2	7,9
التعويضات المدفوعة	839,8	944,2	12,4
المدخرات الفنية	3.380,7	3.578,8	5,9
الأموال الموظّفة	3.689,3	4.105,5	11,3
نسبة التغطية (٪)	%109,1	%114,7	% 5,6
الأعباء الفنية	440,1	483,6	9,9
النتيجة الفنية	84,5	163,6	93,6
النتيجة الصافية	96,3	188,1	95,3

تطور أهم مؤشرات نشاط قطاع التأمين (م.د)

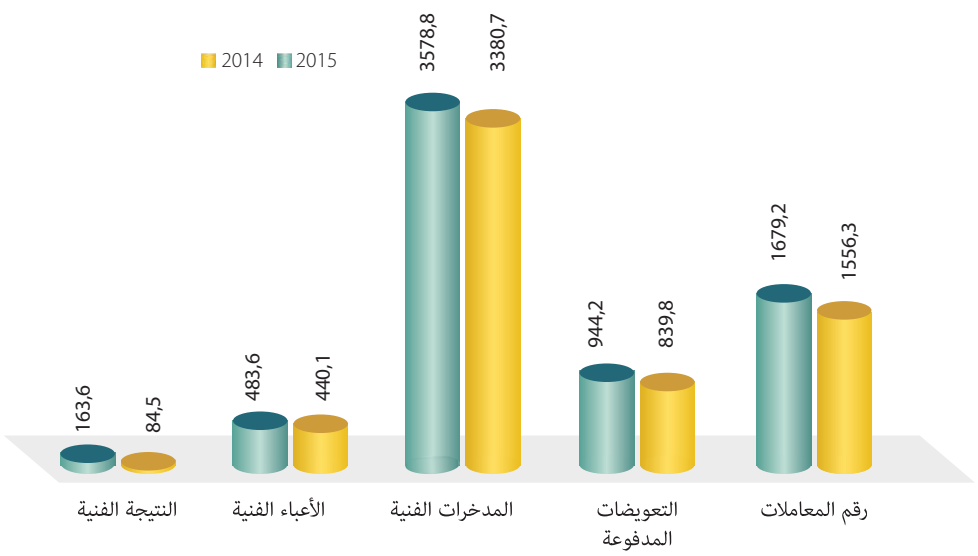

رقم المعاملات

◄ تطور رقم المعاملات :

تواصل سنة 2015 ارتفاع رقم المعاملات الجملي لمؤسسات التأمين حيث بلغ 1.679,2 م.د مقابل 1.556,3 م.د سنة 2014 و1.412,7 م.د سنة 2013 محققا بذلك نسبة نمو تعادل 7,9 % والتي تعتبر دون نسق النمو المسجل في السنتين السابقتين حيث بلغ 10,2 % سنة 2014 و9,9 % سنة 2013.

هذا وبلغ معدل تطور نشاط مؤسسات التأمين خلال الخماسية (2011– 2015) مستوى 8,4 % متجاوزا نسق نمو الناتج المحلي الخام (بالأسعار الجارية) خلال نفس الفترة والذي لم يتجاوز نسبة 6 %.

وبلغ رقم معاملات الشركة التونسية لإعادة التأمين 100,6 م.د سنة 2015 مقابل 97,6 م.د سنة 2014 أي بنسبة تطور تعادل 3,1 % مقابل 13,6 % في السنة السابقة.

وعلى هذا الأساس، ناهز رقم المعـــاملات الجملي للقطاع باعتبار الشركة التونسية لإعادة التأمين 1.779,8 م.د مقابل 1.653,9 م.د سنة 2014 محققا نسبة تطوّر تعادل 7,6 % سنة 2015 مقابل 10,4 % في موفى السنة الفارطة (ملحق عـــدد 7-1).

تـطـور رقـم المعـــاملات (م.د)

الأصناف والفروع	2014	2015	نسبة التطور (%)
*التأمين على الحياة وتكوين الأموال	270,2	302,1	11,8
*التأمين على غير الحياة	1.286,1	1.377,1	7,1
تأمين السيارات	707,0	768,8	8,7
التأمين الجماعي على المرض	217,8	238,1	9,3
تأمين النقل	72,4	70,9	- 2,1
تأمين الحريق والأخطار المختلفة	253,6	264,5	4,3
تأمين الصادرات والقروض	11,6	12,4	6,9
التـأمين ضد البرد وهلاك الماشية	7,5	6,1	- 18,7
العمليات المقبولة	16,2	16,3	0,6
رقم معاملات مؤسسات التأمين	1.556,3	1.679,2	7,9
رقم معاملات الشركة التونسية لإعادة التأمين	97,6	100,6	3,1
رقم المعاملات الجملي للقطاع	**1.653,9**	**1.779,8**	**7,6**

تـطـور حجم رقم المعاملات (م.د)

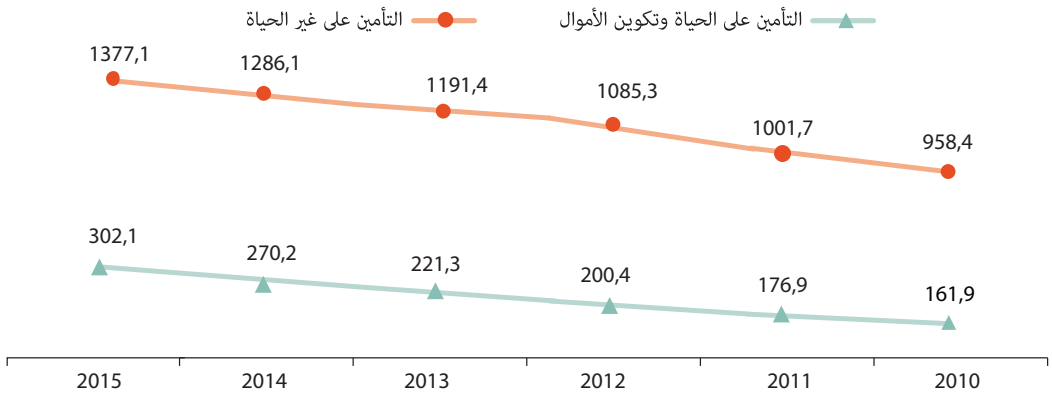

ويتضح انخفاض نسبة التطور التي شهدتها سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة على مستوى صنف التأمين على الحياة الذي سجل نسبة نمو لم تتجاوز 11,8 % مقابل 22,1 % في السنة الفارطة. كما تواصل للسنة الثانية على التوالي انخفاض نسق نمو أقساط التأمين المكتتبة بعنوان صنف التأمين على غير الحياة حيث بلغ 7,1 % سنة 2015 مقابل حوالي 8 % و9,8 % على التوالي سنتي 2014 و2013.

وبالنسبة لفروع التأمين على غير الحياة، وبإستثناء فرع تأمين النقل الذي تراجع رقم معاملاته بحوالي 2,1 % سنة 2015 (مقابل بقائه سنة 2014 في نفس المستوى المسجل سنة 2013) وفرع التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية الذي حقق معدل نمو سلبي تجاوز 18 % (مقابل تحقيقه لنمو ايجابي بنسبة 25 % سنة 2014 وذلك بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض)، فقد شهدت جميعها تطورا ايجابيا متفاوت الوتيرة.

فقد شهد رقم معاملات فرع تأمين السّيارات رغم مواصلة ارتفاعه تباطؤا نسبيا في نسق نموه مقارنة بما تمّ تسجيله في السنوات الماضية حيث إرتفع بنسبة 8,7 % مقابل 10,7 % سنة 2014.

وعرف فرع التأمين الجماعي على المرض ارتفاعا في نسق نموه مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ نسبة 9,3 % مقابل 7,6 % سنة 2014 و9,2 % سنة 2013. كما سجل فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة نموا ايجابيا بحوالي 4,3 % سنة 2015 مقابل 3,3 % سنة 2014 وحوالي 18 % سنة 2013. وشهد رقم معاملات فرع تأمين الصّادرات والقروض بدوره ارتفاعا ملحوظا في نسق نموه قارب نسبة 7 % مقابل 1,8 % و4,6 % على التوالي سنتي 2014 و2013.

تـطـور حجم رقم المعاملات حسب فروع وأصناف التأمين (م.د)

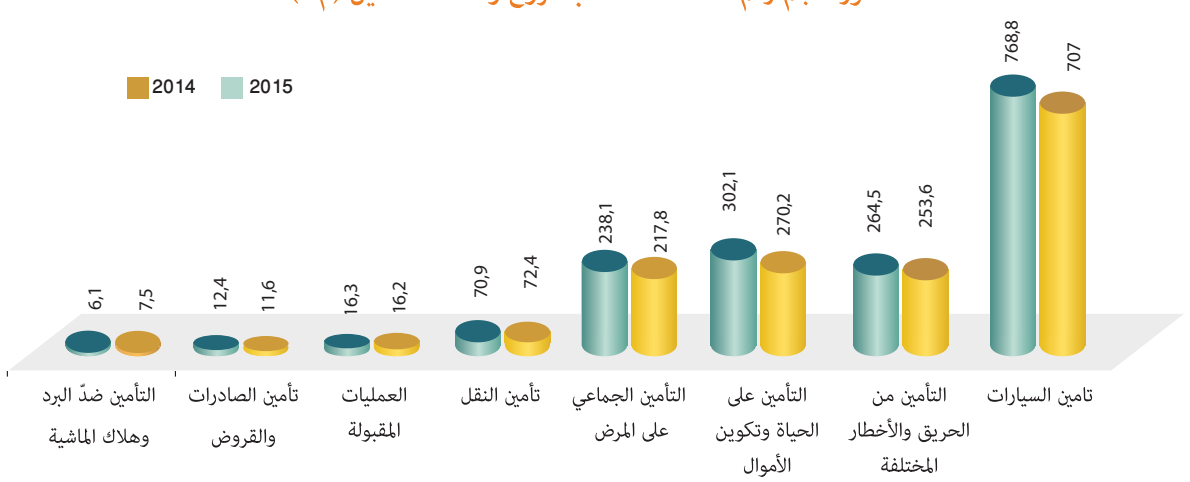

◄ هيكلة محفظة سوق التأمين :

◄ رقم المعاملات الجملي للقطاع :

رغم النموّ المتواصل الذي يميّز صنف التأمين على الحياة، لا تزال حصته متواضعة حيث بلغت 18 % سنة 2015 مقابل 17,4 % في السنة السابقة وهي نسب ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 53 %. وفي المقابل ظلّت حصّة التأمين على غير الحياة مرتفعة في حدود 82 % مقابل 82,6 % سنة 2014 ومعدل عالمي يناهز 47 % سنة 2015.

وفيما يتعلق بهيكلة محفظة سوق التأمين عموما، حافظ فرع تأمين السيارات خلال سنة 2015 على مكانته الأولى وارتفعت حصته من إجمالي الأقساط المكتتبة من 45,4 % سنة 2014 إلى 45,8 % سنة 2015 يليه صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال ثم فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة بحصة تناهز 15,8 % مقابل 16,3 % سنة 2014 وفرع التأمين الجماعي على المرض بحصة تمثّل 14,2 % مقابل 14 % سنة 2014 وانحصر نصيب صنف تأمين النقل في حدود 4,2 % مقابل 4,7 % في السنة السابقة.

ولا يزال كلّ من فرع تأمين الصادرات وفرع التأمين ضد البرد وهلاك الماشية أقل أنشطة التأمين حجما إذ لا يتجاوز نصيبهما على التوالي 0,7 % و0,4 % من مجموع رقم المعاملات.

كما تستأثر التأمينات الإجبارية بنسبة هامة من رقم المُعاملات وهي تتمثّل خاصة في التّأمين الوجوبي للمسؤولية المدنية لأصحاب العربات البرّية وتأمين نقل الواردات والتأمين من الحريق لأدوات وتجهيزات الصناعة والتجارة والسياحة.

توزع رقم المعاملات حسب أصناف وفروع التأمين

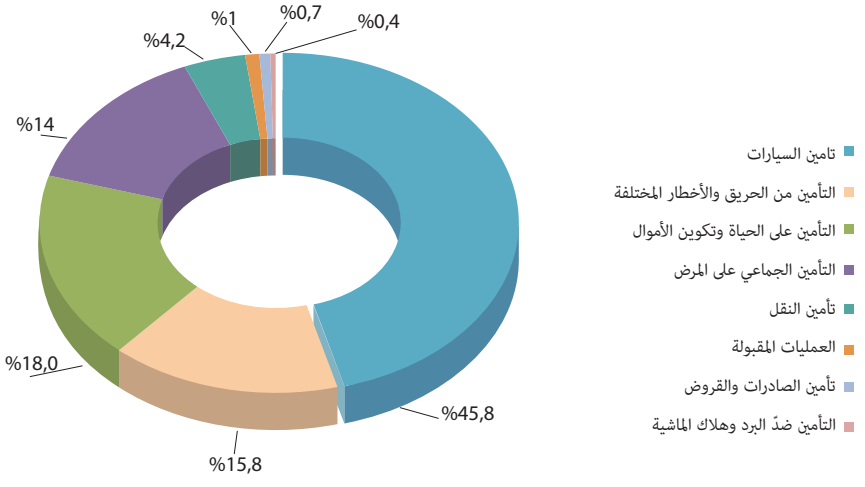

◄ بالنسبة للتأمين التكافلي:

بلغ إجمالي رقم معاملات مؤسسات التأمين التكافلي 49,4 م.د سنة 2015 أي ما يعادل 2,9 % من مجموع الأقساط الصادرة لكافة مؤسسات التأمين. ويستحوذ فرع تأمين السيارات على نصيب الأسد بحصة تعادل 56,8 % سنة 2015 يليه صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال بنصيب بلغ 17,7 %، ثم فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة بحصة ناهزت 12,1 % وبلغت حصة التأمين الجماعي على المرض 6,9 %.

توزع رقم معاملات مؤسسات التأمين التكافلي حسب أصناف وفروع التأمين

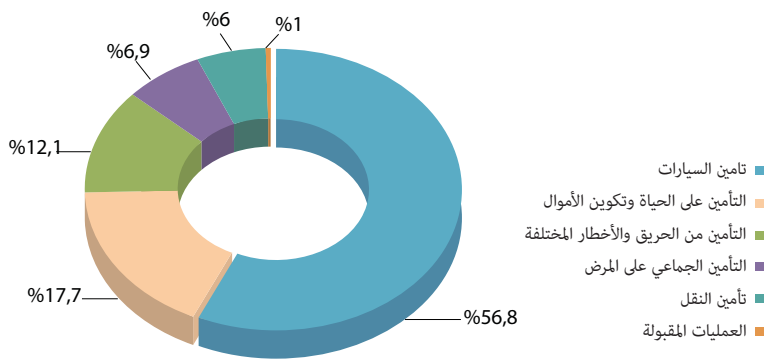

◄ توزّع رقم المعاملات حسب مؤسسات التأمين :

◄ بالنسبة لصنف الـتأمين على غير الحياة :

توزع رقم المعاملات المحقق بعنوان صنف التأمين على غير الحياة حسب مؤسسات التأمين (م.د)

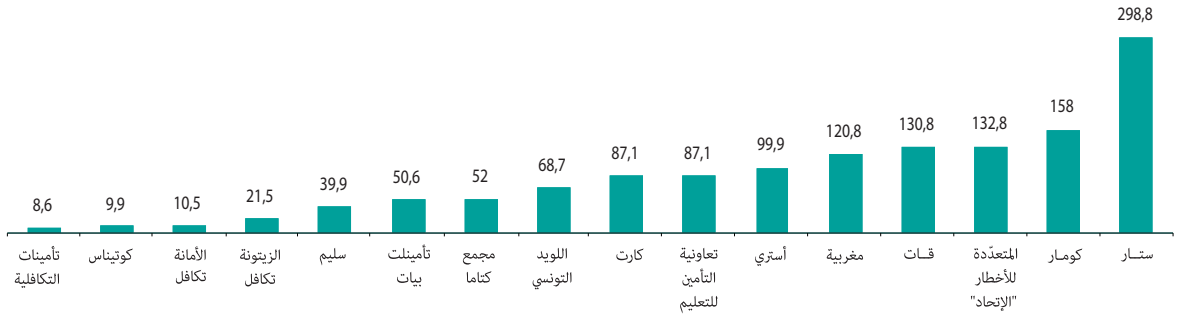

استقطبت مؤسسة «ستار» أعلى نصيب من إجمالي الأقساط المكتتبة بعنوان التأمين على غير الحياة والذي بلغ 21,7 %، تليها مؤسسة «كومار» بحصة تعادل 11,5 % ثم مؤسسة المتعددة للأخطار«الاتحاد» بنصيب بلغ 9,6 % ومؤسسة «قات» بحصة ناهزت 9,5 %.

ولم يتجاوز نصيب مؤسسات التأمين التعاوني 10,1 %، كما انحصرت حصة مؤسسات التأمين التكافلي في حدود 3 % من مجموع رقم المعاملات المحقق بعنوان هذا الصنف.

◄ بالنسبة لصنف الـتأمين على الحياة :

توزع رقم المعاملات المحقق بعنوان صنف التأمين على الحياة حسب مؤسسات التأمين (م.د)

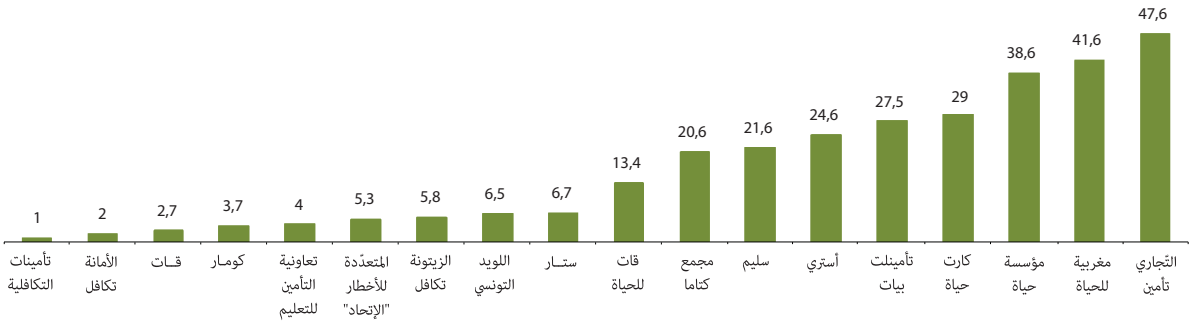

كانت الحصة الأكبر من إجمالي الأقساط المكتتبة بعنوان صنف التأمين على الحياة من نصيب مؤسسة «التجاري تأمين» وذلك بما يقارب 16 % تليها مؤسسة «مغربية للحياة» بحصة تعادل 13,8 % ومؤسسة «حياة» بنصيب بلغ 12,8 % ومؤسسة «كارت للحياة» بحصة تقدر بـ 9,8 %.

فوصلت بذلك حصة أقساط التأمين على الحياة المكتتبة من قبل مؤسسات التأمين المختصة في التأمين على الحياة إلى 56,3 % سنة 2015 وبلغ نصيب مؤسسات التأمين التعاوني 8,1 % ولم تتجاوز هذه الحصة بالنسبة لمؤسسات التأمين التكافلي 3 %.

◂ توزّع رقم المعاملات حسب مسالك التوزيع :

حققت نيابات التأمين 41,3 % من مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة 2015 مقابل 32 % من قبل مكاتب مؤسسات التأمين و16,1 % من قبل سماسرة التأمين. ويتوزّع المبلغ الباقي من الأقساط بين شبكات البنوك والبريد بنسبة 7,8 % و1 % عبر منتجي التأمين على الحياة و1,8 % عبر مسالك التوزيع الأخرى (ملحق عدد 7-2).

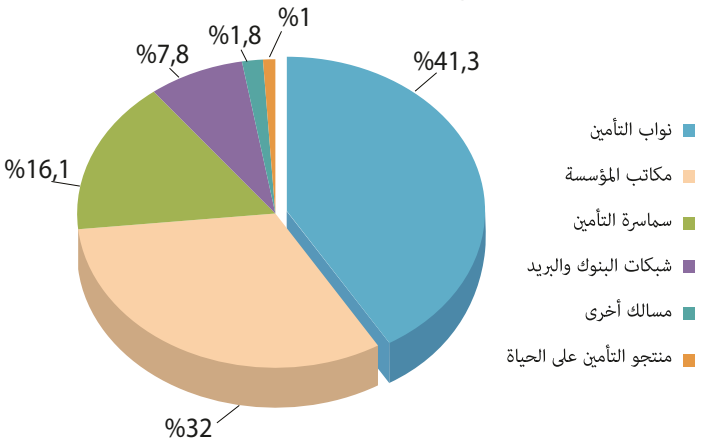

مسالك التسويق	2014 (%)	2015 (%)	نسبة التطوّر (%)
مكاتب المؤسسة	32,6	32	-0,6
نواب التأمين	40,9	41,3	+0,4
سماسرة التأمين	16,2	16,1	-0,1
منتجو التأمين على الحياة	0,6	1	+0,4
شبكات البنوك والبريد	7,9	7,8	-0,1
مسالك أخرى	1,7	1,8	+0,1
المجموع	**100**	**100**	-

وبالنسبة للأقساط الصادرة بعنوان صنف التأمين على الحياة، فقد حققت شبكات البنوك والبريد 41,6 % من مجموعها مقابل 29,6 % من قبل مكاتب مؤسسات التأمين و14,2 % من قبل نواب التأمين و6,6 % من قبل سماسرة التأمين و5,5 % من قبل منتجي التأمين على الحياة و2,5 % عبر مسالك التوزيع الأخرى (ملحق عدد7-3).

في حين توزعت الأقساط الصادرة بعنوان فروع التأمين على غير الحياة، بين 47,3 % بالنسبة لنواب التأمين و32,5 % بالنسبة لمكاتب المؤسسات و18,2 % بالنسبة لسماسرة التأمين و1,6 % عبر مسالك التوزيع الأخرى و0,4 % من قبل شبكات البنوك والبريد.

ويسجل هذا الإتجاه خاصة بالنسبة للأقساط الصادرة بعنوان فرعي تأمين السيارات والتأمين من الحريق حيث يتم على التوالي تحقيق 65,5 % و34,8 % منها من قبل نيابات التأمين في حين أنّ جزءا هاما من الأقساط الصادرة بعنوان فروع التأمين الجماعي على المرض (52,2 %) وتأمين النقل (51,2 %) وتأمين الصادرات (96,8 %) والتأمين ضد البرد وهلاك الماشية (58,1 %) يتم تحقيقه من قبل مكاتب المؤسسات (ملحق عدد7-3).

توزع الأقساط الصادرة بعنوان صنف التأمين على غير الحياة حسب مسالك التوزيع

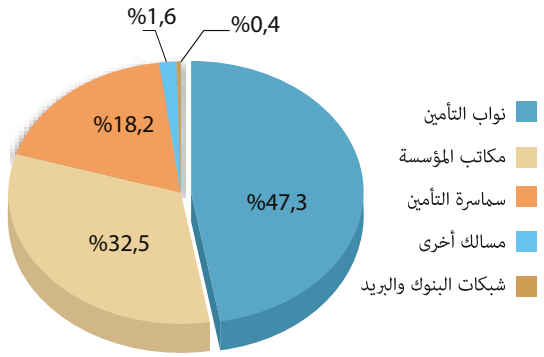

توزع الأقساط الصادرة بعنوان صنف التأمين على الحياة حسب مسالك التوزيع

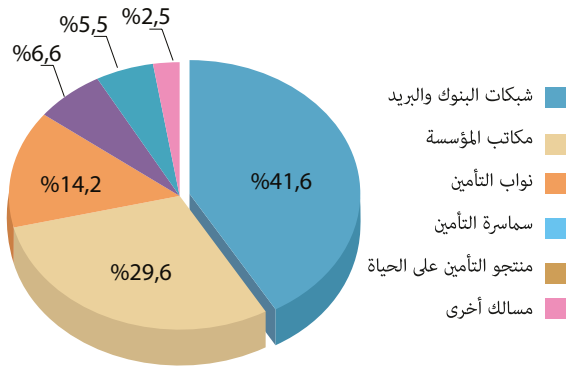

تطوّر معدّل قسط التأمين للفرد:

تواصل تحسّن معدّل قسط التأمين للفرد على مدى الخماسية (2011-2015) حيث بلغ حوالي 150,5 دينار سنة 2015 مقابل 141,8 دينار سنة 2014 و129,8 دينار سنة 2013 و119,3 دينار سنة 2012 مسجلا بذلك إرتفاعا بنسبة 6,1 % سنة 2015.

ولا تمثل حصة التأمين على الحياة وتكوين الأموال من هذا القسط سوى 18 % (مقابل 16,1 % سنة 2014) أي ما يعادل 27,1 دينار مقابل معدّل عالمي بقيمة 684,5 دينار، بينما تمثل الحصة من هذا القسط بعنوان التأمين على غير الحياة 82 % (مقابل 83,9 % سنة 2014) أي ما يعادل 123,4 دينار مقابل معدّل عالمي في حدود 545,7 دينار.

تطوّر معدل قسط التأمين للفرد (د)

	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التطوّر (%) 2015/2014
عدد السكان (بالمليون)	10,735	10,778	10,887	10,983	11.154	1,6
الأقساط الصادرة (م د)	1.178,6	1.285,7	1.412,7	1.556,3	1.679,2	7,9
قسط التأمين للفرد (د)	109,8	119,3	129,8	141,8	150,5	6,1

تطوّر قسط التأمين للفرد (د)

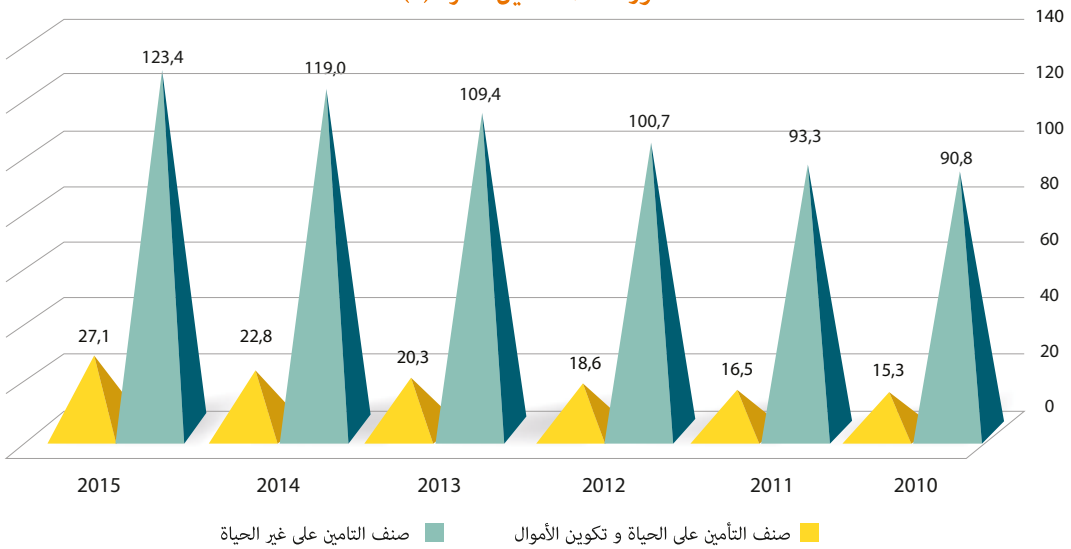

رقم المعاملات

يعرف معيار المحاسبة عدد 28 المتعلق بالمداخيل في مؤسسات التأمين أو إعادة التأمين قسط التأمين كالتالي:

قسط التأمين أو معلوم الأشتراك هو المقابل المالي الذي يحصل عليه المؤمن أو مؤسسة إعادة التأمين مقابل الخطر المؤمن عليه طبقا لما ينص عليه العقد. وتتمثل قواعد إقرار وتسجيل الأقساط في:

- طرح مبالغ الإرجاعات من أقساط التأمين وهي المبالغ التي ترجع فعليا خلال سنة الإصدار للمؤمن له في شكل سيولة نقدية أو في شكل طرح مبلغ مالي على القسط المُوالي،
- طرح مبالغ أقساط التأمين التي تمّ إلغاؤها،
- تسجيل الأقساط المكتسبة وغير الصادرة ضمن المداخيل،
- إدماج الجزء من مبلغ قسط التأمين الموافق لفترة الضمان للسنة المحاسبية الجارية في المداخيل وكذلك بالنسبة للضمانات الممنوحة لعدة سنوات.

التعويضات المدفوعة

◄ تطور حجم التعويضات المدفوعة :

شهدت سنة 2015 ارتفاعا ملحوظا لجملة التعويضات المدفوعة من قبل مؤسسات التأمين مقارنة بما تم تسجيله في السنة السابقة حيث سجلت نسبة نمو هامة بلغت 12,4 % وذلك بعد انخفاضها الطفيف سنة 2014 مقارنة بسنة 2013. وبلغت التعويضات الجملية المسددة 944,2 م.د سنة 2015 مقـابل 839,8 م.د سنة 2014 و848,1 م.د سنـة 2013.

هذا وقد تجاوز المعدّل السنوي لنموّ التعويضات المدفوعة من قبل مؤسسات التأمين خلال الفترة (2011-2015) والذي بلغ 9,5 %، نسق نموّ إجمالي رقم معامـلاتها خلال نفس الفترة والذي نـاهز 8,4 % (ملحق عـدد 8).

وبلغت التعويضات المدفوعة من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين 44,7 م.د سنة 2015 مقابل 37,8 م.د سنة 2014 و46 م.د سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا بحوالي 18,3 % وذلك بعد انخفاضها بحوالي 18 % في السنة السابقة.

وبالتالي، فقد بلغ حجم التعويضات الجملية للقطاع باعتبار الشركة التونسية لإعادة التأمين 988,9 م.د مقابل 877,6 م.د سنة 2014 مسجّلا بذلك إرتفاعا بمعدل 12,7 % سنة 2015.

تطّور التعويضات المدفوعة (م.د)

الأصناف والفروع	2014	2015	نسبة التطور (%)
*التأمين على الحياة وتكوين الأموال	66,5	140,8	111,7
*التأمين على غير الحياة	773,3	803,4	3,9
تأمين السيارات	458,5	501,2	9,3
التأمين الجماعي على المرض	192,6	205,0	6,4
تأمين النقل	10,3	24,5	137,9
تأمين الحريق والأخطار المختلفة	90,7	56,1	-38,1
تأمين الصادرات والقروض	3,7	2,9	-21,6
التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية	5,8	3,4	- 41,4
حوادث الشغل (*)	3,1	3,0	-3,2
العمليات المقبولة	8,6	7,3	-15,1
إجمالي تعويضات مؤسسات التأمين	839,8	944,2	12,4
تعويضات مؤسسة الإعادة التونسية	37,8	44,7	18,3
التعويضات الجملية للقطاع	**877,6**	**988,9**	**12,7**

(*) : أحيل هذا الفرع إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي منذ سنة 1995

تطور حجم التعويضات المدفوعة (م.د)

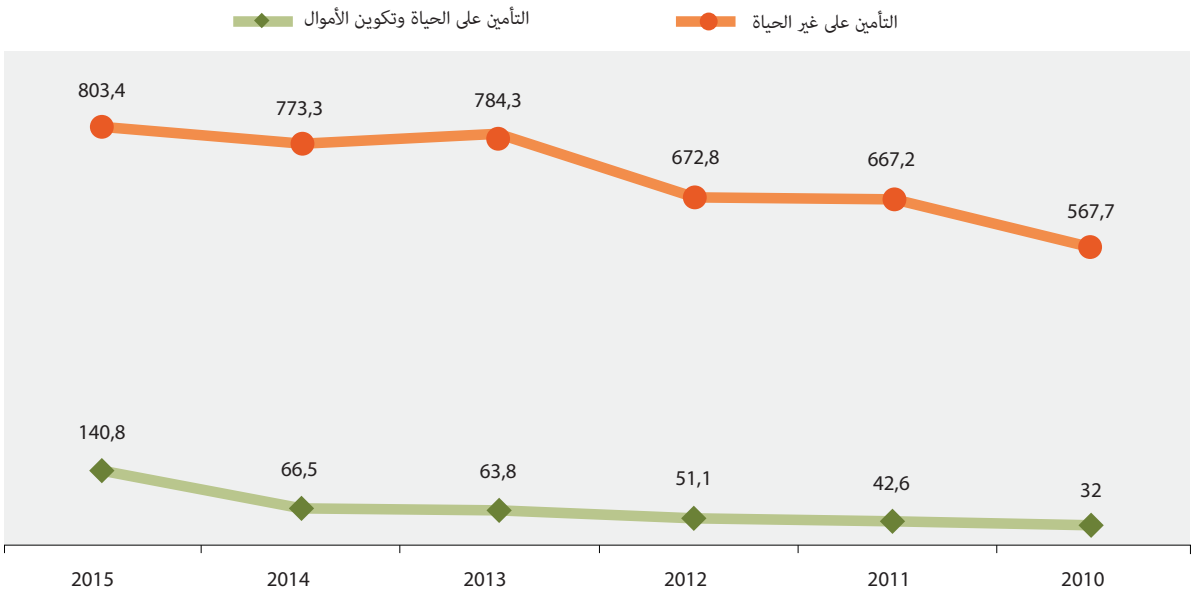

ويتبين الارتفاع المسجل سنة 2015 في التعويضات المسددة خاصة بالنسبة لصنف التأمين على الحياة الذي شهد ارتفاعا حادا في إجمالي المبالغ المدفوعة بعنوانه بمعدل فاق 111 % (ما يعـــادل 74,3 م.د منها 48,2 م.د تولّت تسديدها مؤسسة «أستري» بعنوان «تعويضات ورؤوس أموال حلّ أجلها» تهمّ «عقود تأمين جماعية لتكوين الأموال») وذلك مقابل انخفاض نسق نموها في السنة الفارطة إلى 4,2 % مقابل 24,9% سنة 2013.

كما شهدت التعويضات المدفوعة بعنوان صنف التأمين على غير الحياة بدورها ارتفاعا بما يقارب 4 % سنة 2015 مقابل انخفاض طفيف بمعدل 1,4 % في السنة السابقة وارتفاعها الهام سنة 2013 بأكثر من 16 %. ويعود هذا النمو متباين الوتيرة إلى تميّز أغلبية فروع هذا الصنف بعدم الانتظام والتفاوت في خطورة الأخطار المتعلّقة بها من سنة إلى أخرى ويظهر ذلك جليّا من خلال تفاوت نسق نمو المبالغ المسددة بعنوانه بين مختلف الفروع.

فمن ناحية، واصلت التعويضات المدفوعة بعنوان تأمين السيارات سنة 2015 ارتفاعها بنسق نمو بلغ 9,3 % متجاوزا معدل 8,8 % المسجل في السنة الفارطة ودون أن يتعدى مستوى 12 % المسجل سنة 2013، فناهز بذلك حجمها 501,2 م.د مقابل 458,5 م.د سنة 2014 و421,6 م.د سنة 2013.

كما تواصل نمو التعويضات المسدّدة بعنوان التأمين الجماعي على المرض بوتيرة أقل أهمية من المسجلة سنة 2014 (8,2 %) وسنة 2013 (7,9 %) حيث لم تتجاوز 6,4 % سنة 2015 لتصل بذلك جملة المبالغ المدفوعة إلى 205 م.د مقابل 192,6 م.د سنة 2014 و178 م.د سنة 2013.

وتواصل النمو المتباين للتعويضات المسددة بعنوان فرع تأمين النقل لما يعتريه من تقلبات في حصول أخطار متفاوتة الخطورة من سنة إلى أخرى. فشهدت سنة 2015 ارتفاعا هاما بما يقارب 138 % مقابل انخفاضها بحوالي 42,5 % في السنة السابقة وارتفاعها الحاد سنة 2013 بمعدل قدر بـ 171,2 % فناهزت 24,5 م.د سنة 2015 مقابل 10,3 م.د سنة 2014 و18 م.د سنة 2013.

ومن ناحية أخرى، شهدت التعويضات المدفوعة بعنوان فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة التي تتسم على غرار فرع تأمين النقل بحدة تفاوت نسق نموها، تواصل انخفاضها للسنة الثانية تباعا وذلك بمعدل 38,1 % سنة 2015 و36,4 % سنة 2014 مقابل إرتفاعها سنة 2013 بما يفوق 28 % وبلغت 56,1 م.د سنة 2015 مقابل 90,7 م.د و142,6 م.د على التوالي سنتي 2014 و2013.

كما تراجعت التعويضات المسدّدة بعنوان فرع التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية بمعدل 41,4 % سنة 2015 و ذلك بعد ارتفاعها سنة 2014 بحوالي 9,4 % و15,2 % سنة 2013 ليبلغ إجمالي المبالغ المدفوعة 3,4 م.د سنة 2015 مقابل 5,8 م.د سنة 2014 و5,3 م.د سنة 2013.

أما بالنسبة لفرع تأمين الصادرات والقروض، فقد انخفضت المبالغ المسددة بعنوانه سنة 2015 بنسبة 21,6 % مقابل تراجعا بنسبة 27,5 % في السنة السابقة بعد ارتفاع هام بمعدل 241,7 % سنة 2013.

وكذلك الشأن بالنسبة للتعويضات المسددة بعنوان العمليات المقبولة التي شهدت بدورها انخفاضا للسنة الثانية على التوالي بنسبة15,1 % سنة 2015 و16,5%في السنة السابقة مقابل ارتفاع ناهز 4 % سنة 2013.

تطور حجم التعويضات المدفوعة حسب أصناف وفروع التأمين (م.د)

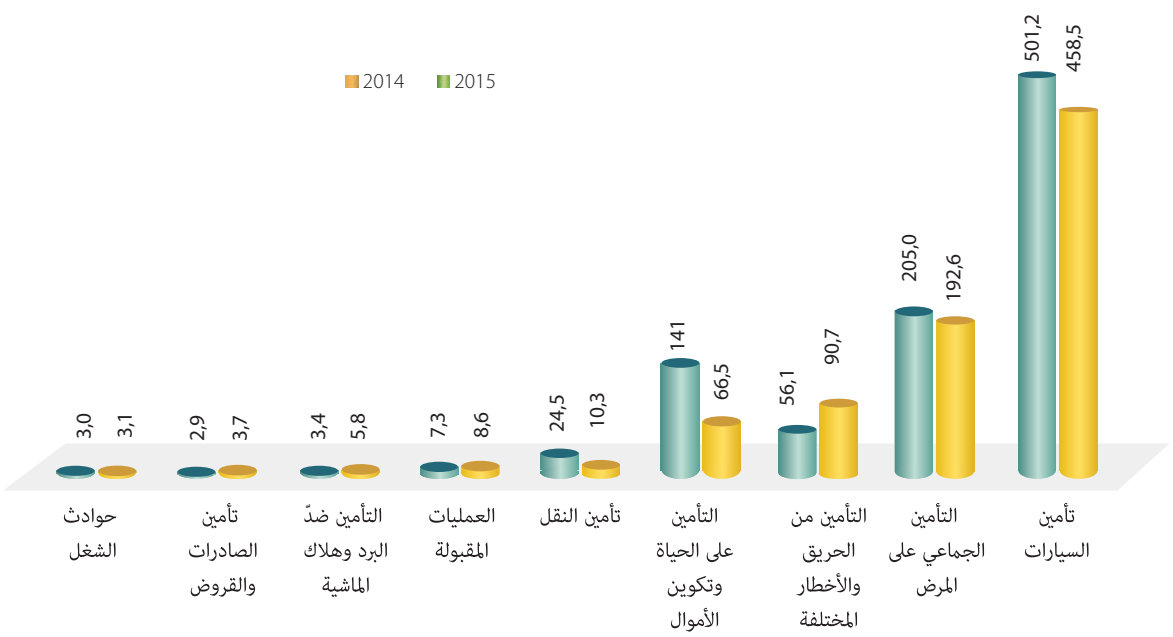

◄ توزع التعويضات المدفوعة حسب أصناف وفروع التأمين:

تتوزع التعويضات المدفوعة سنة 2015 بنسبة 14,9 % بعنـوان التأمين على الحياة مقابل (7,9 % سنة 2014) و85,1 % بعنوان التأمين على غير الحياة (مقابل 92,1 % سنة 2014).

هذا وتمثّل التعويضات المدفوعة بعنوان فرع تأمين السيارات لوحده 53,1 % من مجموع التعويضات (مقابل 54,6 % سنة 2014) وبعنوان فرع التأمين الجـماعي على المرض 21,7 % (مقابل 22,9 % سنة 2014) وبعنوان فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة نسبة 5,9 % (مقابل 10,8 % سنة 2014).

توزع التعويضات المدفوعة حسب أصناف وفروع التأمين

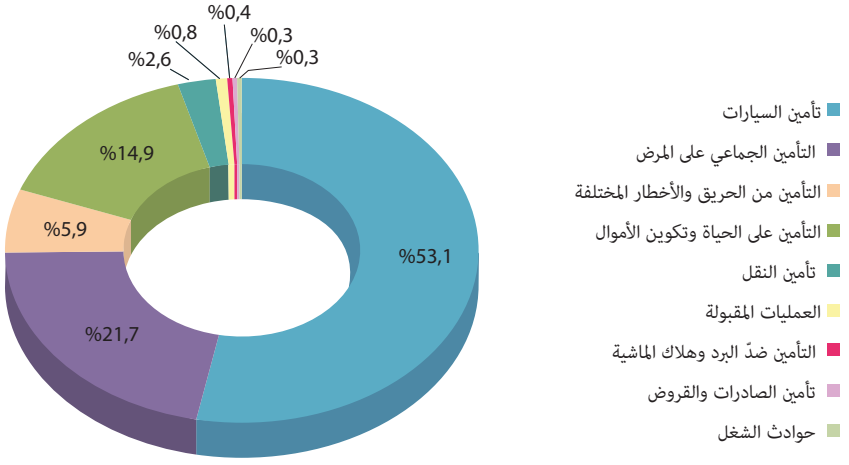

◄ تطور نسبة التعويضات المدفوعة من رقم المعاملات :

المؤشرات	2013	2014	نسبة التطور (%) 2014 /2013	2015	نسبة التطور (%) 2015 /2014
التعويضات صافية من الرجوع (1)	848,1	839,8	%(-1,0)	944,2	12,4
رقم المعاملات (2)	1.412,7	1.556,3	%10,2	1.679,2	7,9
نسبة التعويضات من رقم المعاملات =(1)/ (2)	**%60,0**	**% 54**	**-6,0**	**% 56,2**	**2,2**

أدّى الارتفاع الهام للمبالغ المسددة سنة 2015 بمعدل نمو بلغ 12,4% والذي تجاوز نسق نمو رقم المعاملات المحقق في نفس السنة (7,9 %) إلى تسجيل ارتفاع بنسبة 2,2 % في نسبة التعويضات المدفوعة من رقم المعاملات التي وصلت إلى 56,2 % سنة 2015 بعد انخفاضها بـ 6 % سنة 2014 (54 %) مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2013 (60 %).

حجم التعويضات المدفوعة مقارنة بحجم رقم المعاملات حسب أصناف وفروع التأمين

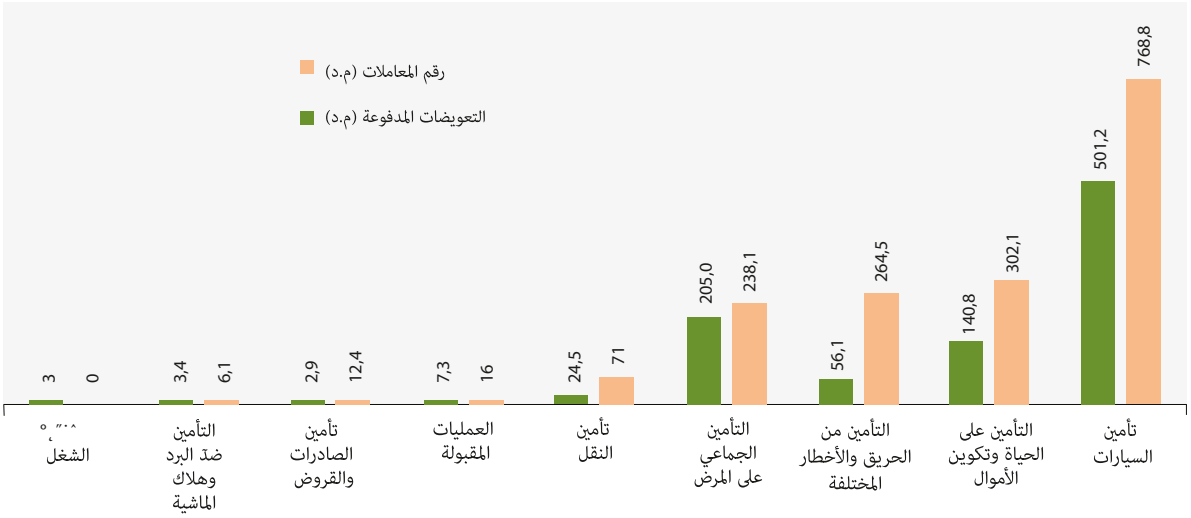

التعويضات المدفوعة

◄ التأمين على غير الحياة :

توافق المبالغ المدفوعة بعنوان السنة المحاسبية بجميع أنواعها التي تم دفعها إلى المؤمن لهم بعنوان التعويضات (تعويض، جرايات عمرية أو وقتية) وكذلك النفقات الداخلية والخارجية للتصرف في التعويضات التي تمّ إنفاقها في هذا النشاط، ويتمّ طرح المبالغ المسترجعة بعنوان الدعاوى والإنقـاذ من هذا البند.

◄ التأمين على الحياة وتكوين الأموال :

تتضمن أعباء التعويضات في قائمة النتائج الفنية للتأمين على الحياة وتكوين الأموال المبالغ المدفوعة بعنوان السنة المحاسبية وتغير مدخرات التعويضات تحت التسوية. وتوافق المبالغ المدفوعة بعنوان السنة المحاسبية الخدمات بجميع أنواعها التي تم دفعها إلى المؤمن لهم بعنوان تعويضات وإشتراء العقود وحلول الأجل والجرايات المستحقة وكذلك النفقات الداخلية والخارجية للتصرف في التعويضات التي تم إنفـاقها في هذا النشاط.

المُدخرات الفنية

تطور حجم المدخرات الفنية :

تـراجع نسق نموّ الحجم الجملي للمدخرات الفنية لمؤسسات التأمين في نهاية سنة 2015 حيث بلغ نسبة 5,9 % مقابل 9,9 % سنة 2014 و5,5 % سنة 2013، وبلغ حوالي 3.578,8 م.د مقابل 3380,7 م.د سنة 2014 و2900,1 م.د سنة 2013 (ملحق عدد 9). وتبعا لذلك، ناهز معـدّل التطوّر السنوي المسجّل خلال الخماسية الأخيرة (2011–2015) ما يعادل 9,3 %.

كمـا تطوّر حجم المدّخرات الفنيّة للشركة التونسية لإعادة التأمين بحوالي 3,2 % وبلغ مجموعـها 184,6 م.د سنة 2015 مقابل 178,9 م.د سنة 2014 و161,4 م.د سنة 2013.

وبالتالي، فقد إرتفع حجم المدخرات الجملية للقطاع إلى حدود 3.763,4 م.د سنة 2015 مقابل 3.559,6 م.د سنة 2014 أي بزيادة في حدود 5,7 %.

ويعود هذا الإنخفاض في نسق النموّ المسجّل سنة 2015 إلى تراجع نسبة تطوّر حجم المدّخرات المكوّنة بعنوان صنف التأمين على الحيـاة وتكوين الأموال إلى 10,5 % مقابل نموّها الهام بنسبة 19,1 % سنة 2014 وبحوالي 15,5 % سنة 2013.

ومن ناحيتها، شهدت مدخرات التأمين على غير الحياة نموّا محدودا لم يتجاوز نسبة 4 % مقابل 6,6 % سنة 2014.

تطّور المدّخرات الفنّية (م.د)

الأصناف والفروع	2014	2015	نسبة التطور (%)
التأمين على الحياة وتكوين الأموال	968,2	1 069,6	10,5
التأمين على غير الحياة	2 412,5	2 509,2	4,0
تأمين السيارات	1 840,7	1 915,5	4,1
التأمين الجماعي على المرض	48,2	48,8	1,2
تأمين النقل	72,4	63,3	-12,6
تأمين الحريق والأخطار المختلفة	376,6	407,9	8,3
تأمين الصادرات والقروض	10,1	11,4	12,9
التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية	8,1	7,0	-13,6
حوادث الشغل (*)	40,0	38,7	-3,3
العمليات المقبولة	16,4	16,6	1,2
إجمالي مدّخرات مؤسسات التأمين	3 380,7	3 578,8	5,9
مدّخرات مؤسسة الإعادة التونسية	178,9	184,6	3,2
المدّخرات الجملية للقطاع	**3 559,6**	**3 763,4**	**5,7**

(*) : أحيل هذا الفرع إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي منذ سنة 1995

تطوّر حجم المدخرات الفنية حسب أصناف وفروع التأمين (م.د)

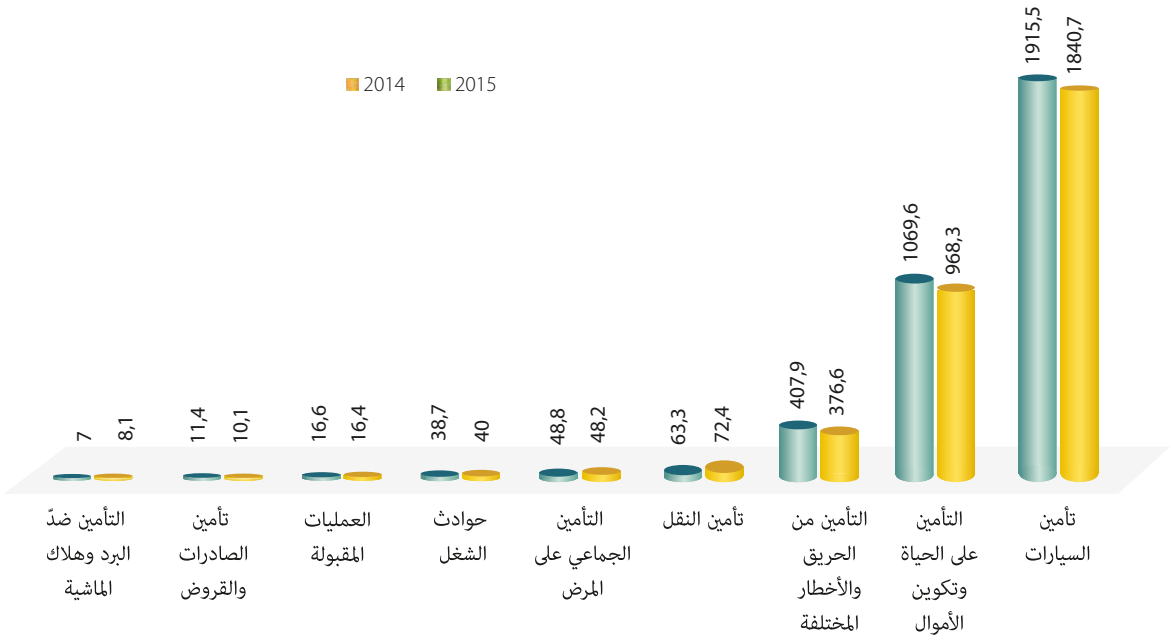

◄ توزع المدخرات الفنية حسب طبيعتها :

تتوزّع المدخرات الفنية بنسبة 29,9 % بعنوان صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال (مقابل 28,6 % سنة 2014) و70,1 % بعنوان مختلف فروع التأمين على غير الحياة (مقابل 71,4 % سنة 2014).

وتنقسم المدخرات الفنية بعنوان صنف التأمين على غير الحياة و البالغة 2.509,2 م.د سنة 2015 كالآتي:

◄ مدّخرات التعويضات تحت التسوية التي تمثّل حصّتها حوالي 81 % وتناهز 2.033,3 م.د مقـــابل 1.964,5 م.د سنـــة 2014 وتهمّ بالأساس فرعي تأمين السيارات والحريق.

◄ مدّخرات الأقسـاط غير المكتسبة التي بلغت 401,4 م.د (مقابل 372,6 م.د سنة 2014) أي ما يعادل 16 % من إجمالي المدّخرات.

◄ المدّخـرات الأخرى البالغة 74,5 م.د (مقابل 75,4 م.د سنة 2014) والمتكوّنة من المدخرات الحسابية للجرايات ومدخرات الأقسـاط السارية ومدخرات التعديل وتمثل حوالي 3 % من مجموع المدخرات.

تطّور المدّخرات الفنّية حسب طبيعتها (م.د)

طبيعة المدخرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
* مدخرات التأمين على الحياة وتكوين الأموال	968,2	1 069,6	%10,5
* مدخرات التامين على غير الحياة منها:	2 412,5	2 509,2	%4,0
- مدخرات التعويضات تحت التسوية	1 964,5	2 033,3	%3,5
- مدخرات الأقساط غير المكتسبة	372,6	401,4	%7,7
- مدخرات أخرى	75,4	74,5	%(-1,2)
المجمـــوع	**3 380,7**	**3 578,8**	**5,9 %**

توزع المدخرات الفنية حسب طبيعتها

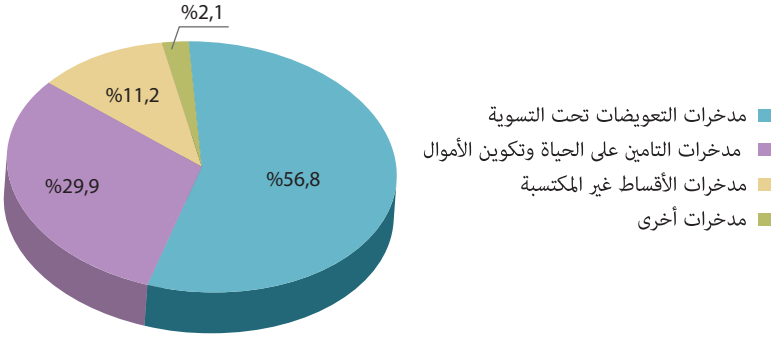

وتستقطب المدخرات الفنية لفرع تأمين السيارات لوحده نسبة 53,5 % من مجموع المدخرات لسنة 2015 منها 84,3 % بعنوان مدخرات التعويضات تحت التسوية.

ويرجع ذلك إلى الوزن الهام لهذا الفرع في سوق التأمين (45,8 % من إجمالي رقم المعاملات) وكذلك إلى تواصل طول الآجال وإجراءات تعويض الأضرار خاصة منها البدنية التّي عادة ما تُؤدّي إلى التّقاضي وذلك بالرغم من دخول قانون إصلاح نظام تأمين السيارات الذي يرمي أساسا إلى تغيير هذا التوجّه حيّز التطبيق منذ قرابة عشر سنوات (منذ سنة 2006).

وعرفت المدخرات الفنيّة المكونة بعنوان فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة عودة إلى الإرتفاع لتناهز 407,9 م.د سنة 2015 مقابل 376,6 م.د سنة 2014 و386,5 م.د سنة 2013 و445,6 م.د و446,2 م.د على التوالي سنتي 2011-2012، ومثّلت بذلك حصّتها من مجموع المدخرات 11,4 % مقابل 11,1 % في السنة السابقة.

توزع المدخرات الفنية حسب أصناف وفروع التأمين

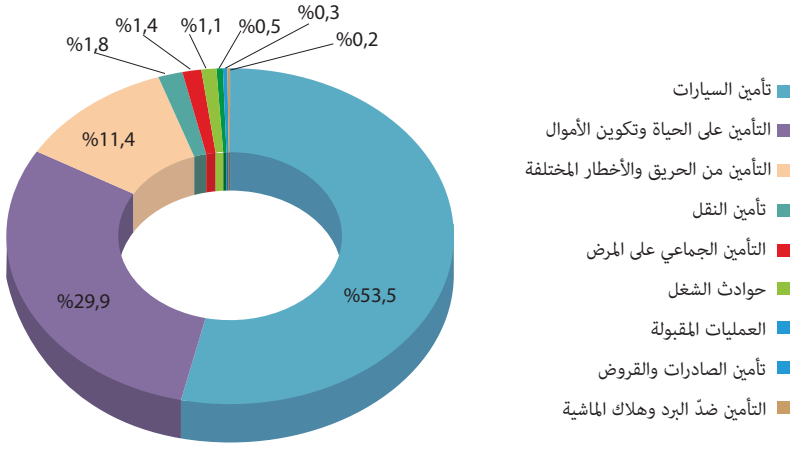

الأعباء الفنية

بالرغم من إنخفاض نسق نموّ الأعباء الفنيّة لسنة 2015 إلى حدود 9,9 % بعد إرتفاعها الهام بنسبة 16 % سنة 2014، فإنّ نسبتها من رقم معاملات مؤسسات التأمين إرتفعت لتناهز 28,8 % مقابل 28,3 % سنة 2014 و26,9 % سنة 2013، وبلغ مجموعها 483,6 م.د مقابل 440,1 م.د و379,5 م.د سنة 2013.

وعموما، شهدت هذه الأعباء معدّل نمو سنوي خلال الفترة (2011-2015) يعادل 12,4 % متجاوزا بذلك نسق نموّ رقم المعاملات خلال نفس الفترة والذي بلغ 8,4 %.

تطور الأعباء الفنية (م.د)

الأعباء الفنية	2014	2015	نسبة التطور (%)
نفقات الاقتناء:	187,6	198,2	5,7
- عمولات الاقتناء	93,7	94,7	1,1
- أعباء الاقتناء الأخرى	93,9	103,5	10,2
(%) من رقم المعاملات	%12,1	%11,8	-0,3
نفقات الإدارة والتصرف:	245,4	275,2	12,1
- نفقات التصرف في التعويضات	53,0	57,6	8,7
- نفقات الإدارة	128,2	149,5	16,6
- الأعباء الفنية الأخرى	64,2	68,1	6,1
(%) من رقم المعاملات	%15,8	%16,4	0,6
أعباء التوظيفات لصنف التأمين على الحياة	7,1	10,2	43,7
مجموع الأعباء	440,1	483,6	9,9
(%) من رقم المعاملات	%28,3	%28,8	0,5

تطوّر حجم الأعباء الفنية (م.د)

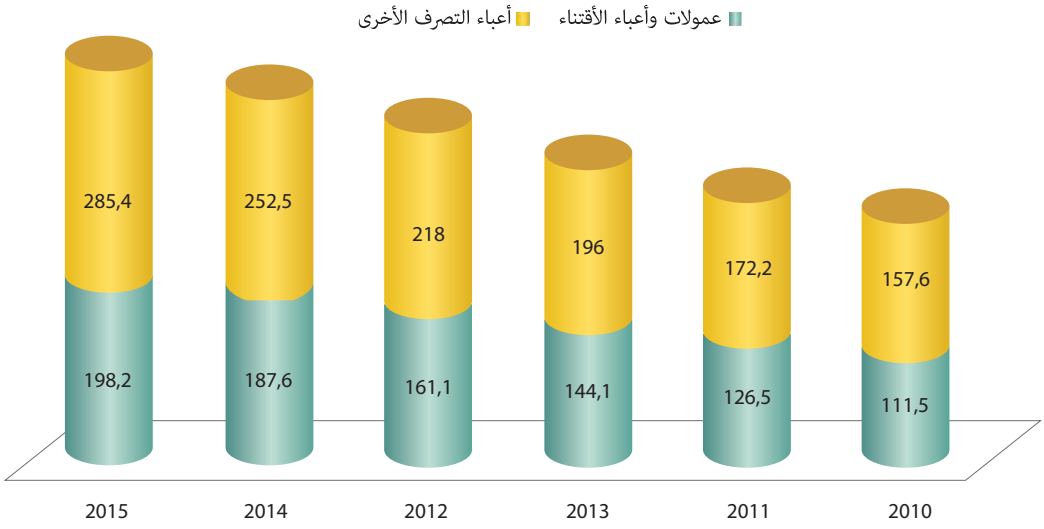

هذا وقد شهدت نفقات الإدارة والتصرف إرتفاعا هاما بأكثر من 12,1 % سنة 2015 لتمثّل بذلك حصتها 56,9 % من المبلغ الجملي للأعباء الفنية مقابل 55,8 % سنة 2014.

وبالتوازي، سجّلت نفقات الإقتناء بدورها ارتفاعا بنسبة 5,7 % وناهزت حصّتها من المبلغ الجملي للأعباء الفنية حوالي 41 % (مقابل 42,6 % سنة 2014)، وهي تتكوّن من عمولات الاقتناء ونفقات الشبكات التجارية والمصالح المكلفة بإعداد العقود وبالإشهار والتسويق.

أما بالنسبة لأعباء التوظيفات لصنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال، فقد بلغت ما يعادل 3,4 % من رقم معاملات هذا الصنف مقابل 2,6 % سنة 2014 ومثّلت 12,5 % من المبلغ الجملي لأعباء هذا الصنف (مقابل 9,5 % سنة 2014).

تطوّر الأعباء الفنيّة مقارنة برقم المعاملات (م.د)

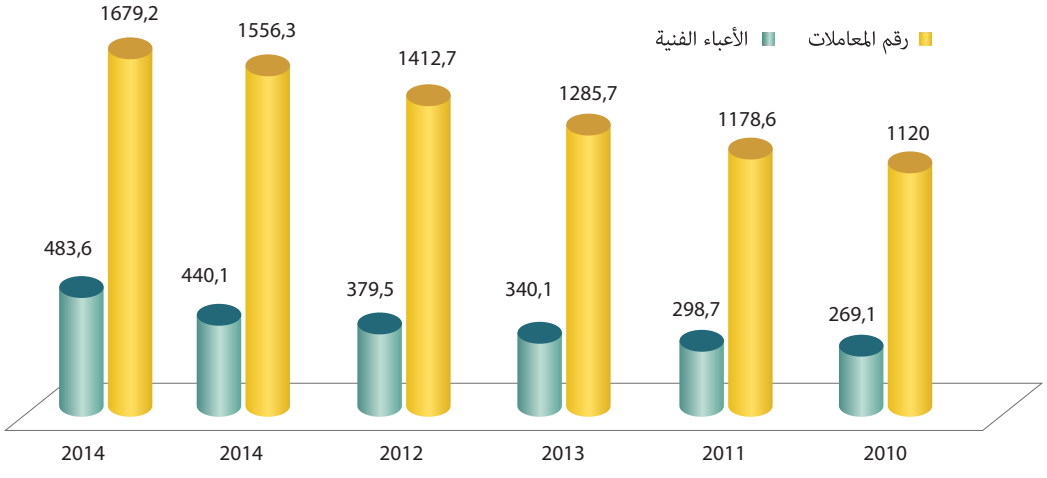

الأعباء الفنّية

تتكوّن الأعباء الفنية من:

- **نفقات الإقتناء** التي توافق النفقات الداخلية والخارجية الناجمة عن إبرام عقود التأمين. وتتضمّن في الآن نفسه النفقات المدرجة مباشرة مثل عمولات الإقتناء ونفقات فتح الملفات أو قبول عقود التأمين في المحفظة والنفقات المدرجة بصفة غير مباشرة مثل نفقات الإشهار والنفقات الإدارية المرتبطة بمعالجة المطالب وإعداد العقود.وتتضمّن بالخصوص نفقات الأعوان وحصّة الكراء وإستهلاكات المنقولات والمعدّات التي يقع إنفاقها في نطاق هذا النشاط (إعداد العقود، الإشهار، التسويق) وعمولات الإقتناء ونفقات الشبكات التجارية.
- **نفقات الإدارة والتصرف** تتكوّن من:
  - **نفقات الإدارة** التي تتضمن عمولات تمثيل المؤمنين والتصرف والتحصيل ونفقات المصالح المكلفة بحلول أجل العقود ومراقبة المحفظة وعمليات إعادة التأمين المقبولة والمسندة وكذلك نفقات النزاعات المرتبطة بأقساط التأمين.
  - **نفقات التصرف في التعويضات** التي تتضمن بالخصوص نفقات الخدمات المسداة أو المعروضة لفائدتها والعمولات المدفوعة بعنوان التصرف في التعويضات ونفقات النزاعات المرتبطة بالتعويضات.
  - **الأعباء الفنية الأخرى** وهي الأعباء التي لا يمكن توزيعها بصفة مباشرة ولا بتطبيق مفتاح توزيع على إحدى الوجهات التي حددها المخطط المحاسبي.
  - **أعباء التوظيفات** التي تتضمن بالخصوص نفقات مصالح التصرف في التوظيفات بما في ذلك الأتعاب والعمولات ومعاليم السمسرة المدفوعة. ولا تمثل أعباء التوظيفات جزء من قائمة النتائج الفنية إلا بالنسبة لصنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال.

النتائج الفنية

ارتفعت النتيجة الفنية الجملية لشركات التأمين سنة 2015 بنسبة جدّ هامة بلغت 93,6 % مقابل تراجعها نسبيا سنة 2014 بحوالي 3,8 % مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت 163,6 م.د مقابل 84,5 م.د سنة 2014 و87,8 م.د سنة 2013، مع العلم وأنّها شهدت تراجعا متواصلا خلال السنوات الأخيرة من 135,1 م.د سنة 2008 إلى 128,9 م.د سنة 2009 و102,2 م.د سنة 2010 و55,3 م.د سنة 2011 ثمّ إلى 54,1 م.د سنة 2012 (ملحق عـدد11).

تطّور النتائج الفنيّة (م.د)

الأصناف والفروع	2014	2015	نسبة التطور (%)
التأمين على الحياة وتكوين الأموال	27,3	45,9	68,1
التأمين على غير الحياة	57,2	117,7	105,8
تأمين السيارات	23,0	61,8	168,7
التأمين الجماعي على المرض	-14,1	-2,0	85,8
تأمين النقل	12,3	11,1	-9,8
تأمين الحريق والأخطار المختلفة	31,5	35,8	13,7
تأمين الصادرات والقروض	0,6	0,5	-16,7
التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية	-1,1	1,1	200,0
حوادث الشغل (*)	-1,9	1,1	157,9
العمليات المقبولة	6,9	8,3	20,3
المجموع	**84,5**	**163,6**	**93,6**

(*) : أحيل هذا الفرع إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي منذ سنة 1995

وقد شمل هذا التطوّر الايجابي بشكل هام صنف التأمين على غير الحياة وبدرجة أقلّ صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال.

فقد حققت النتيجة الفنية الجملية لصنف التأمين على غير الحياة سنة 2015 إرتفاعا جدّ ملحوظ بنسبة 105,8 % (على عكس السنة السابقة التي شهدت خلالها تقلّصا بنسبة 9,8 %) وبلغت 117,7 م.د مقابل 57,2 م.د سنة 2014 و63,4 م.د سنة 2013. ويعود ذلك بالأساس إلى التحسّن البارز للنتيجة الفنية لفرع تأمين السيارات التي ناهزت 61,8 م.د مقابل 23 م.د سنة 2014 و15,9 م.د سنة 2013 وبعد عجز فنّي بلغ 2,5 م.د سنة 2012 و14,6 م.د سنة 2011.

وبالفعل، فقد تمكّنت أغلب المؤسسات سنة 2015 من تحقيق فائض هام بعنوان هذا الفرع وذلك على غرار: مؤسسة «ستار» (34,1 م.د مقابل 14 م.د سنة 2014) و«كومار» (11,8 م.د مقابل (1,8-) م.د سنة 2014) و«الاتحـــاد» (9,5 م.د مقابل 5,4 م.د سنة 2014 و(2,1-) م.د سنة 2013) و«أستري» (9 م.د مقابل 7,5 م.د سنة 2014) و«قـات» (5,6 م.د مقابل 3,4 م.د سنة 2014 و(8,3-) م.د سنة 2013) و«اللّويد التونسي» (3,7 م.د مقابل 1,8 م.د سنة 2014 و0,7 م.د سنة 2013). كمـــا تمكّنت مؤسسة «الزيتونة تكافل» من تجاوز العجز الفني لفرع تأمين السيارات وتحقيق فائض بلغ 1,1 م.د سنة 2015 مقابل (1,2-) م.د سنة 2014 و(1,4-) م.د سنة 2013.

كما سجّلت النتيجة الفنية لفرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة إرتفاعا بنسبة 13,7 % حيث بلغ الفـائض 35,8 م.د سنة 2015 مقابل 31,5 م.د سنة 2014 وكذلك الشأن بالنسبة للعمليات المقبولة التي حقّقت فائضا فنّيا هاما بلغ 8,3 م.د سنة 2015 مقابل 6,9 م.د سنة 2014 و1,3 م.د سنة 2013.

بينما تراجع الفائض الفنّي لكلّ من فرع تأمين النقل بنسبة 9,8 % وبلغ 11,1 م.د مقابل 12,3 م.د سنة 2014 و12,9 م.د سنة 2013 وفرع تأميـن الصادرات والقروض بنسبة 16,7 % حيث بلغ 0,5 م.د مقابل 0,6 م.د سنة 2014.

أمّا فرع التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية، فقد تمكّن من تجاوز العجز الفني الهيكلي الذي سجّله لمدّة سبع سنوات متتالية وحقّق فائضا بلغ 1,1 م.د سنة 2015 مقابل (1,1-) م.د سنتي 2013-2014. كما تقلّص العجز الفني لفرع التأمين الجماعي على المرض إلى حدود (2-) م.د سنة 2015 مقابل (14,1-) م.د سنة 2014 و(13,1-) م.د سنة 2013.

أمّا بخصوص صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال، فقد سجّلت كذلك النتيجة الفنية لنشاطه إرتفاعا هاما بنسبة 68,1 % مقابل 11,9 % سنة 2014 و34,8 % سنة 2013 وذلك على عكس سنة 2012 التي شهدت تطـورا سلبيا بنسبة 36,3 %، وبلغ بذلك الفائض الفني 45,9 م.د سنة 2015 مقابل 27,3 م.د سنة 2014 و24,4 م.د سنة 2013 و18,1 م.د سنة 2012.

تطور النتيجة الفنية حسب أصناف وفروع التأمين (م.د)

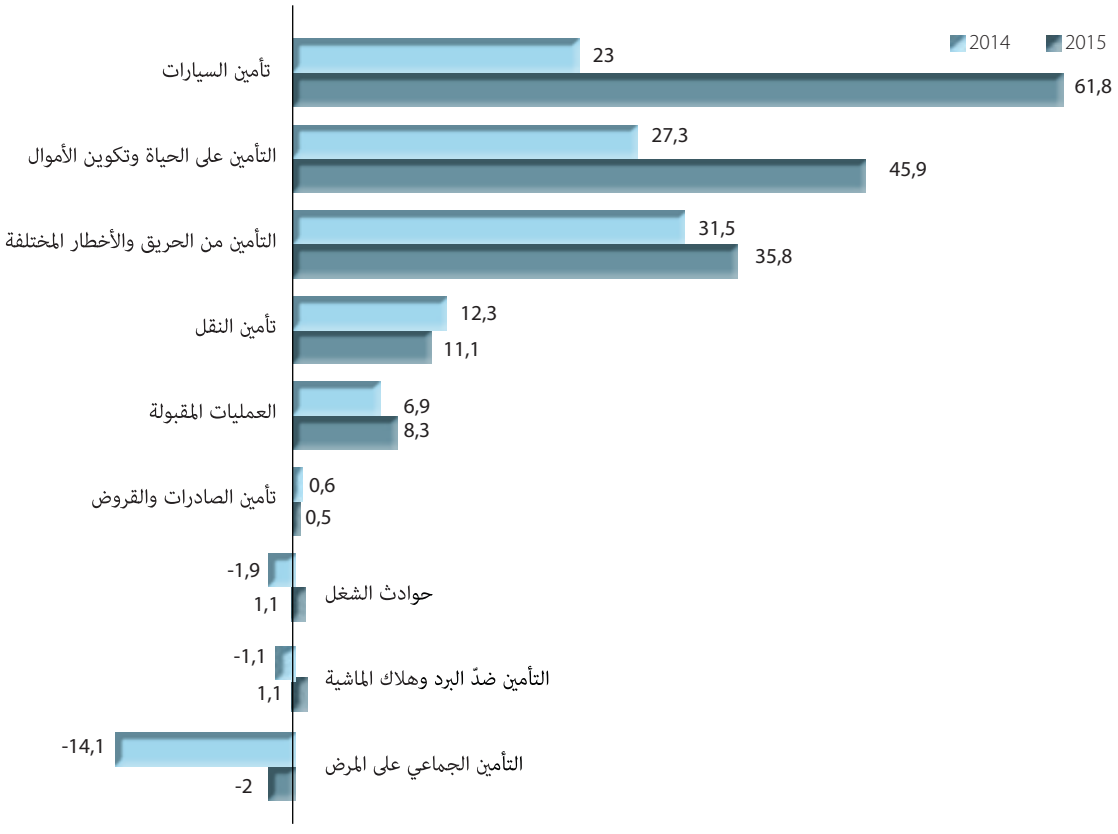

النشاط المالي للقطاع
وأهمّ مؤشرات السلامة المالية

النتائج الصافية :

بالتوازي مع تطوّر النتائج الفنيّة لمجمل القطاع سنة 2015، تواصل تحسّن النتيجة الصافية الجملية لمؤسسات التأميـن بنسق جدّ ملحوظ ناهز 95,3 % مقارنة بالسنة السابقة وبلغ الفائض الجملي 188,1 م.د مقابل 96,3 م.د سنة 2014 و82,5 م.د سنة 2013 (ملحـق عـدد 12).

تطور حجم النتائج الصافية (م.د)

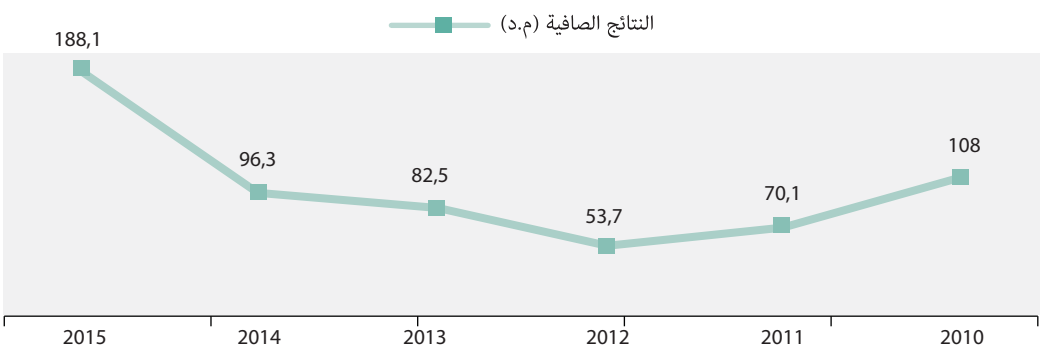

الأموال الذاتية :

سجّل مجموع الأموال الذاتية لمؤسسات التأمين في نهاية سنة 2015، بإعتبار النتائج المؤجّلة وبدون إحتساب النتائـج الصافية لهذه السنـة، ارتفـاعا هاما بنسبة 17,4 % وبلغ ما يعادل 1071,1 م.د مقابل 912,4 م.د سنة 2014 و836,3 م.د سنـة 2013 (ملحـق عـدد 12).

تطور الأموال الذاتية (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
رأس المال	337,4	394,4	16,9
المال المشترك	26,8	27,6	3,0
الإحتياطي والأموال الذاتية الأخرى	548,9	634,1	15,5
الأرباح المؤجّلة	95,9	119,7	24,8
خسائر مؤجلة	-96,6	-104,7	-8,4
مجموع الأموال الذاتية	**912,4**	**1071,1**	**17,4**

تطور الأموال الذاتية (م.د)

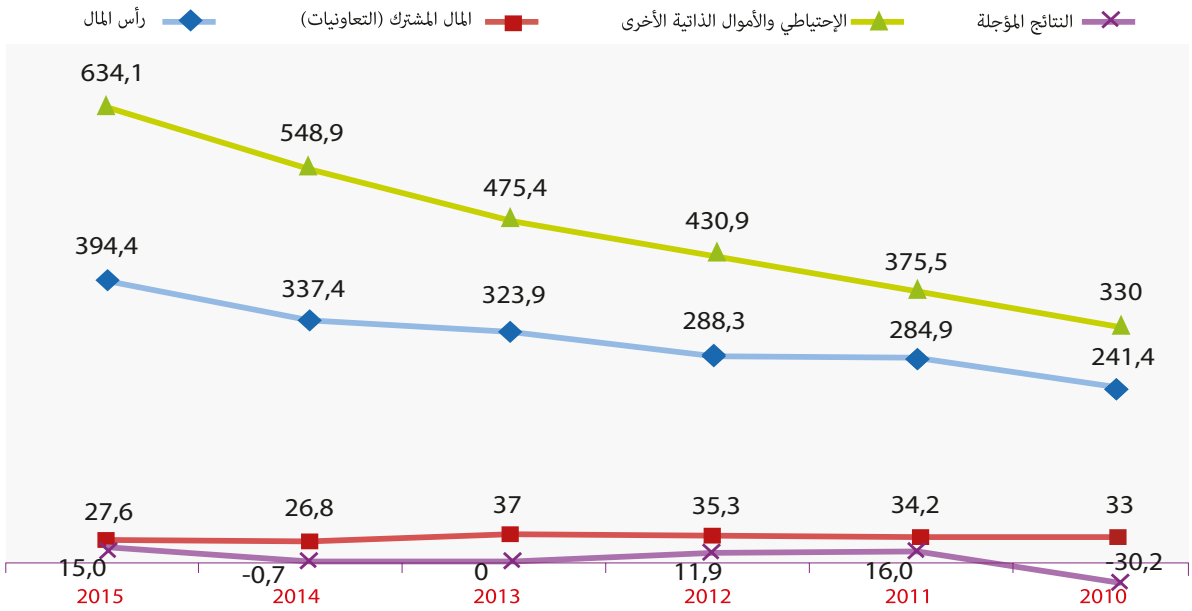

ويعود هذا التطوّر الهام المسجّل على مستوى مجموع الأموال الذاتيّة مقارنة بالسنة السابقة أساسا إلى :

- تواصل ارتفاع إجمالي الأرباح المؤجّلة بنسبة 24,8 % سنة 2015 والتي ناهزت 119,7 م.د مقابل 95,9 م.د سنة 2014 و85,3 م.د سنة 2013.

- بالرغم من تواصل إرتفاع مجموع الخسائر المؤجّلة للسنة الرابعة على التوالي من 61,4 م.د سنة 2011 إلى 68,2 م.د سنـة 2012 و85,3 م.د سنـة 2013 و96,6 م.د سنة 2014 ثمّ إلى 104,7 م.د سنة 2015.

هذا ويحظى حوالي 94 % من هذه الخسائر الخمس مؤسسات التالية: «اللّويد التّونسي» (35-)م.د و«الاتحاد» (1ß- م.د و«كتاما» (17-) م.د و«الزيتونة تكافل» (8,5-) م.د و«قات» (6,4-) م.د.

تطور قيمة النتائج المؤجلة (م.د)

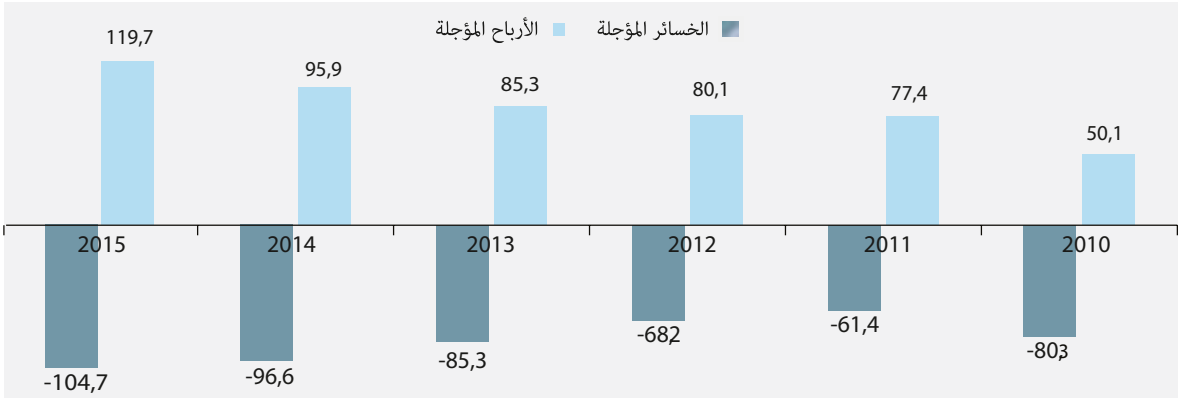

◂ الأمـوال الموظفـة :

إرتفع مجموع الأموال الموظّفة لتغطية تعهّدات مؤسسات التأمين تجاه المؤمن لهم إلى 4.105,5 م.د سنة 2015 مقابل 3.689,3 م.د سنة 2014 أي بنسبة تطوّر تعادل 11,3 %.

ويتوزّع هذا المجموع بين توظيفات بعنوان صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال بحصة تناهز 25,4%(مقابل 25,6 % سنة 2014) و74,6 % بعنوان مختلف فروع صنف التأمين على غير الحيـاة (مقابل 74,4 % سنة 2014) (ملحق عـدد 13).

تطـور الأمـوال الموظفة (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
السندات والقروض الرقاعية	1884,9	2113,2	12,1
الأسهم	812,2	903,1	11,2
توظيفات بالسوق النقدية والودائع لدى البنوك	599,6	698,3	16,5
العقارات (مباني وأراضي)	234,9	240,3	2,3
أصول أخرى	157,7	150,6	-4,5
المجمـوع	**3689,3**	**4105,5**	**11,3**

وتجدر الاشارة الى أنّ التّطور الحـاصل في الأموال تمّ توظيفه أساسا في السندات الصادرة عن الدولة التي بلغت 1505,7 م.د سنة 2015 (وتمثّل 36,7 % من مجموع التوظيفات) مقابل 1401,2 م.د سنة 2014 محقّقة بذلك نمـوّا بنسبة 7,5 %، وفي شكل قروض رقاعية التي سجّلت إرتفاعا ملحوظا بنسبة 25,6 % وبلغت 607,5 م.د سنة 2015 مقابل 483,7 م.د سنة 2014 وكذلك في شكل أسهم شركات مدرجة بالبورصة التي شهدت زيادة هامة بنسبة 22,4 % لترتفع من 393,3 م.د سنة 2014 إلى 481,5 م.د سنة 2015.

كما عرفت الأموال الموظفة بالسوق النقدية وفي شكل ودائع لدى المؤسسات البنكية والماليـة بدورها نموّا هاما بمعدل 16,5 % حيث بلغت 698,3 م.د مقابل 599,6 م.د سنة 2014.

أمّا الأموال الموظفة في شكل حصص وأسهم في مؤسسات التوظيف الجماعي، فقد إنخفضت بنسبة 13,7 % سنة 2015 وبلغت 160,2 م.د مقابل 185,7 م.د سنة 2014 وكذلك الشأن بالنسبة للحصص في شركات ذات رأس مال تنمية التي شهدت تراجعا طفيفا من 48,4 م.د سنة 2014 إلى 47,8 م.د سنة 2014.

وتستأثر التوظيفات ذات المردود القار بحصة هامة تعادل 51,5 % سنة 2015 مقابل 51,1 % سنة 2014، تليها أسهم الشركات التي إستقرّت حصّتها في حدود 22 % سنتي 2014-2015.

توزع الأموال الموظفة حسب طبيعة الأصول

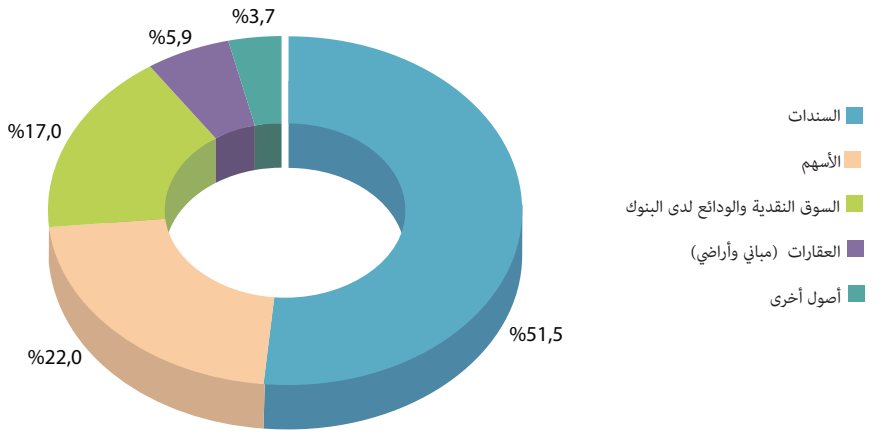

◂ تغطية المدخرات الفنية :

تطور تغطية المدخرات الفنية (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
المدخرات الفنية	3380,7	3578,8	5,9
الأموال الموظفة	3689,3	4105,5	11,3
نسبة التغطية (%)	%109,1	%114,7	%5,6

سجّلت سنة 2015 تحسّنا في نسبة تغطية المدخرات الفنية بالأصول الموظّفة طبقـا لأحكام مجلة التأمين حيث بلغت 114,7 % مقابل 109,1% سنة 2014 (ملحق عدد 13).

تطوّر تغطية المدّخرات الفنيّة (م.د)

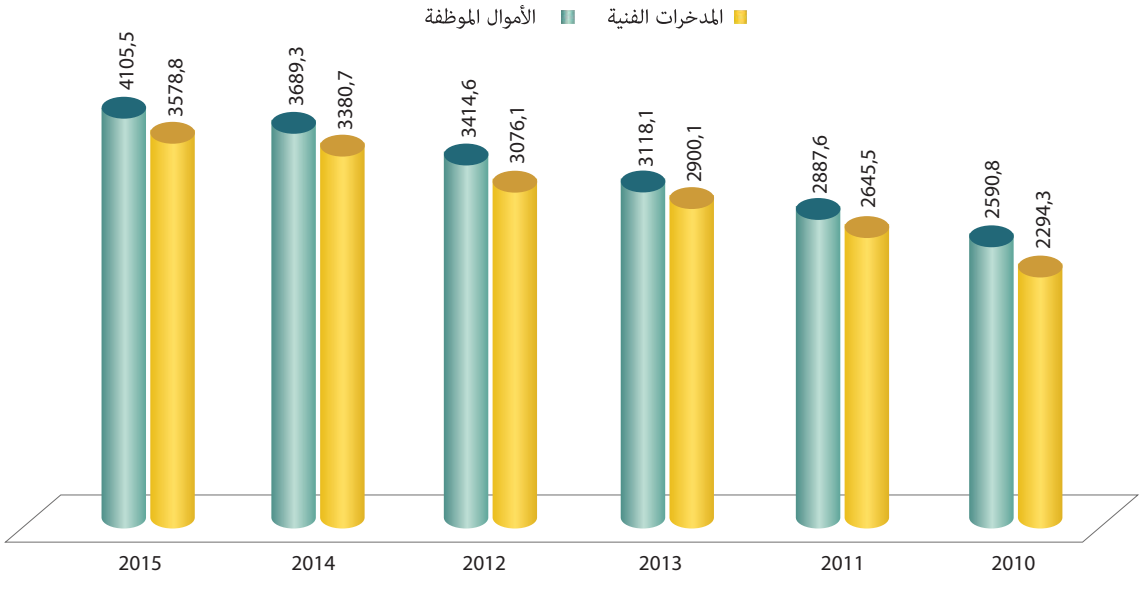

◂ هامش الملاءة المالية :

يتمّ تقدير هامش الملاءة المالية لمؤسسات التأمين منذ سنة 2003 باحتساب الهامش المتوفّر لدى مؤسسات التأمين باعتبار الخسائر المؤجّلة ومقارنته بالهامش الأدنى الذي يتمّ إحتسابه حسب أصناف التأمين على الحياة (بإدماج رؤوس الأموال تحت الخطر والمدّخرات الحسابية وباعتبار نسبة الإحتفاظ) وأصناف التأمين على غير الحياة (بإدماج كلفة الحوادث وأقساط التأمين الصافية وباعتبار نسبة الإحتفاظ).

وقد بلغ مجموع هامش الملاءة المتوفّر لدى مؤسسات التّأمين 962,7 م.د سنة 2015 مقابل 815,4 م.د سنة 2014.

أمّـــا مجموع هــامش المـلاءة المالية الأدنى، فقد بلغ 314,7 م.د سنة 2015 مقابل 296,6 م.د سنة 2014.

وبالتالي، فقد إرتفعت نسبة الهامش المتوفّر من الهامش الأدنى بالنسبة لمجموع القطاع إلى 305,9 % سنة 2015 مقابل 274,9 % سنة 2014 (ملحق عـدد 6-1).

◂ مردودية الأموال الموظفة :

سجّلت الإيرادات الصافية للتوظيفات إرتفاعا هاما بنسبة 37,6 % حيث ناهزت 206,5 م.د سنة 2015 مقابل 150,1م.د سنة 2014 و128,4 م.د سنة 2013 (الملحق عـدد 6-2). وتبعا لذلك، تجاوز حجم الإيــرادات من مجموع التوظيفات نسبة 5 % سنة 2015 مقابل 4,1 % سنة 2014.

نشاط إعادة التأمين

يهمّ هذا الصنف عمليات إعادة التأمين المقبولة والمسندة من قبل شركات التأمين المباشر والعمليات المقبولة والمعاد إسنادها من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين.

I - عمليات إعادة التأمين لشركات التأمين المباشر :

1. العمليات المقبولة :

تطوّر أهم مؤشرات العمليات المقبولة (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
الأقساط المقبولة	16,2	16,3	0,6
المدخرات الفنية	16,4	16,6	1,2
التعويضات المدفوعة	8,6	7,3	-15,1
أعباء التصرف	2,1	1,6	-23,8
النتائج الفنية	6,9	8,3	20,3

سجّلت الأقساط المقبولة من قبل شركات التأمين المباشر شبه إستقرار إذ إرتفعت بنسبة 0,6 % مقابل 2,7 % سنة 2014 و7,3 % سنة 2013 لتعـادل 16,3 م.د مقابل على التوالي 16,2 م.د و15,1م.د خلال سنتي 2014-2013 (ملحق عـــدد 23).

وفي المقابل، تواصل سنة 2015 تقلّص حجم تعويضات مؤسسات التأمين المدفوعة بعنوان العمليات المقبولة بنسبة 15,1 % بعد إنخفاضها بنسبة 16,5 % سنة 2014 ومقابل إرتفاعها سنة 2013 بحوالي 4 % وتطوّرها الهام بحوالي 22,2 % سنة 2012. وبلغت تبعا لذلك 7,3 م.د سنة 2015 مقابل 8,6 م.د سنة 2014 و10,3 م.د سنة 2013.

أمّا حجم المدخرات الفنية المكوّنة سنة 2015 بعنوان العمليات المقبولة، فقد إرتفع بنسبة 1,2 % وذلك بعد إنخفاضه بحوالي 7,3% سنة 2014، وناهز 16,6 م.د مقابل 16,4 م.د سنة 2014.

وتبعا لذلك، سجّل إرتفاع هام للفائض الفني الناتج عن العمليات المقبولة حيث بلغ 8,3 م.د سنة 2015 مقابل 6,9 م.د سنة 2014 و1,3 م.د سنة 2013 و0,4 م.د سنة 2012.

تطور أهم مؤشرات العمليات المقبولة من طرف شركات التأمين (م.د)

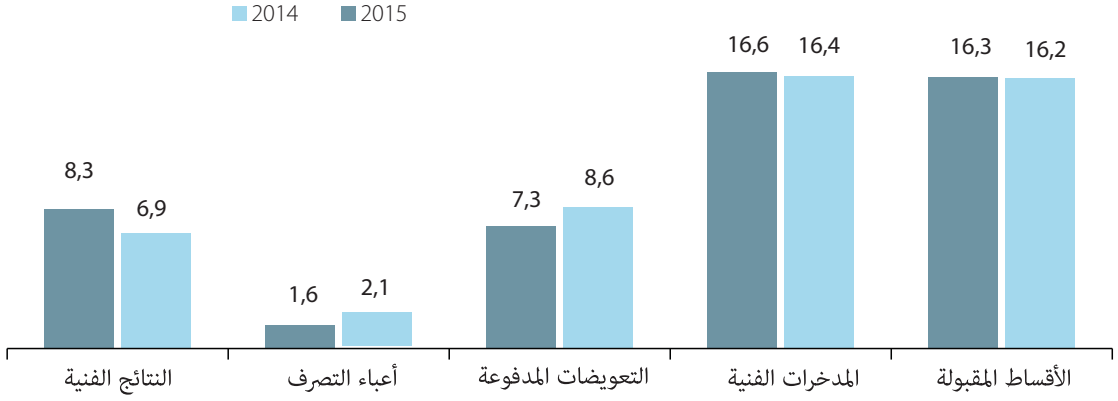

2. العمليات المسندة :

تطوّر أهمّ مؤشرات العمليات المسندة (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
الأقساط المسندة	352,4	360,4	2,3
نسبة الإسناد (%)	%22,6	%21,5	-1,2
المدخرات الفنية على كاهل معيدي التأمين	397,6	429,0	7,9
التعويضات على كاهل معيدي التأمين	112,0	99,0	-11,6
النتائج الفنية	-133,0	-140,4	5,6

سجّلت الأقساط المسندة والمعاد إسنادها من قبل شركات التأمين المباشر سنة 2015 نموّا محدودا لم يتجاوز نسبة 2,3 م.د مقابل 4,9 % سنة 2014 وبعد إرتفاعها الملحوظ بحوالي 32,6 % سنة 2013، وبلغ بذلك مجموعها 360,4 م.د مقابل 352,4 م.د سنة 2014 و336 م.د سنة 2013 (ملحق عدد 24).

وفي المقابل، إنخفض مؤشر حجم الأقساط المسندة من رقم المعاملات الجملي لمؤسسات التأمين لسنة 2015 إلى 21,5 % مقابل 22,6 % سنة 2014 و23,8 % سنة 2013.

وشهد فرع تأمين النقل نسبة إسناد مرتفعة رغم إنخفاضها مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت 69,2 % مقابل 74,2 % سنة 2014 و76,4 % سنة 2013. كما بقيت نسبة الإسناد في فرع تأمين الحريق والأخطار المختلفة مرتفعة وناهزت 68,2 % سنة 2015 مقابل 68,7 % سنة 2014 و67,8 % سنة 2013 ويعود ذلك بالأساس إلى أهمّيتها بعنوان تأمين الحريق حيث بلغت حوالي 76,6 %.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الإسناد الهامة في فرع تأمين الصادرات والتي ناهزت 66,1% سنة 2015 مقابل 67,2 % سنة 2014 و71,1 % سنة 2013 ترجع أساسا إلى الإسناد الكلي للأقساط الصادرة بعنوان المخاطر غير التجارية لصندوق ضمان مخاطر التصدير الذي تتولى التصرف فيه الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية «كوتيناس» لحساب الدّولة.

هذا، وقد تواصل تفاقم العجز الفنّي الناتج عن العمليات المسندة من قبل شركات التأمين حيث بلغ 140,4 م.د سنة 2015 مقابل 133 م.د سنة 2014 و104,4 م.د سنة 2013 و99,9 م.د سنة 2012 ومقابل فائض فنّي ملحوظ بلغ 89,9 م.د سنة 2011.

تطور أهم مؤشرات العمليات المسندة من قبل شركات التأمين (م.د)

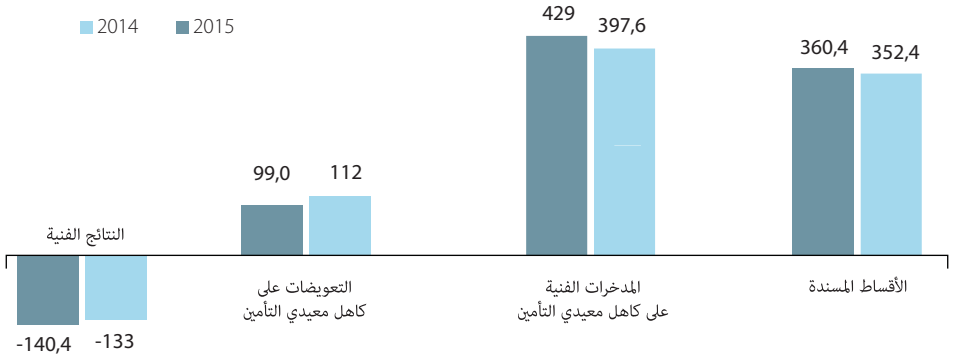

II - عمليات إعادة التأمين للشركة التونسية لإعادة التأمين :

1. العمليات المقبولة :

تطوّر أهم مؤشرات العمليات المقبولة (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
الأقساط المقبولة	97,6	100,6	3,1
المدخرات الفنية	178,9	184,6	3,2
كلفة الحوادث	51,6	51,0	-1,2
النتيجة الفنية	21,8	27,2	24,8

إرتفعت الأقساط المقبولة من طرف شركة «الإعادة التونسية» بنسبة 3,1 % سنة 2015 مقابل 13,6 % سنة 2014 و11,6 % سنة 2013، وبلغت 100,6 م.د مقابل على التوالي 97,6 م.د و85,9 م.د سنتي 2014-2013 (ملحق عدد 23).

كما تطوّرت المدخرات الفنية بنفس النسق وسجّلت إرتفاعا بنسبة 3,2 % مقابل 10,8 % سنة 2014 وبلغ حجمها 184,6 م.د مقابل 178,9 م.د سنة 2014 و161,4 م.د سنة 2013.

وبالتوازي، شهدت كلفـــة الحوادث إنخفاضا نسبيّا بحوالي 1,2 % مقابل إرتفاعها الهام بنسبة تفوق 50% سنة 2014 حيث بلغت 51 م.د سنة 2015 مقابل 51,6 م.د سنة 2014 و34,3 م.د سنة 2013.

وتبعا لذلك، أفرزت العمليـات المقبولة لشركة «الإعادة التونسية» خلال سنة 2015 فائضا فنيّا هاما بلغ 27,2 م.د مقابل 21,8 م.د سنة 2014 و29,5 م.د سنة 2013.

تطور أهم مؤشرات العمليات المقبولة من طرف الاعادة التونسية (م.د)

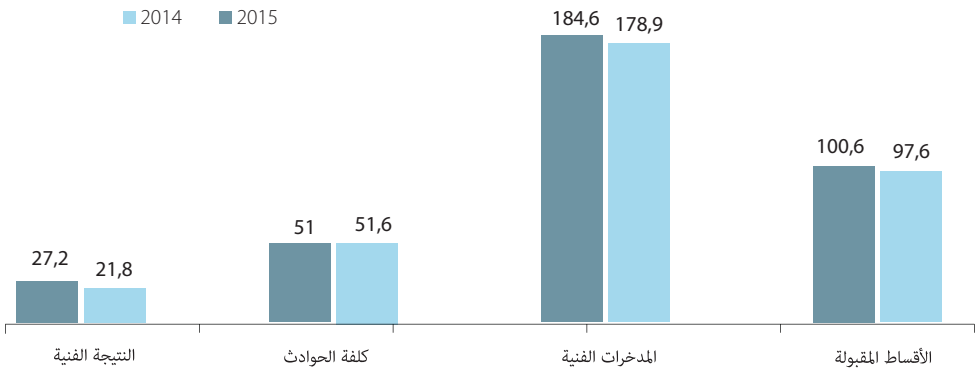

2. العمليات المعاد إسنادها :

تطوّر أهم مؤشرات العمليات المعاد إسنادها (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
الأقساط المعاد إسنادها	46,7	43,4	-7,1
نسبة إعادة الإسناد (%)	%47,8	%43,1	-4,7
المدخرات الفنية على كاهل معيدي التأمين	98,3	94,8	-3,6
كلفة الحوادث على كاهل معيدي التأمين	22,0	25,1	14,1
النتيجة الفنية لإعادة الإسناد	-12,9	-13,2	-2,3

تراجعت الأقساط المعاد إسنادها من طرف شركة «الإعادة التونسية» خلال سنة 2015 بنسبة 7,1% مقابل إرتفاعها بنسبة 8,6% سنة 2014 وبحوالي 14,7% سنة 2013 وبلغت 43,4 م.د مقابل على التوالي 46,7 م.د و43 م.د سنتي 2014-2013 (ملحق عدد 24).

وبالتوازي، تقلّصت نسبة إعادة الإسناد إلى 43,1 % سنة 2015 مقابل 47,8 % سنة 2014 و50,1 % سنة 2013.

أما كلفة الحوادث على كاهل معيدي التأمين، فقد شهدت إرتفاعا هاما بنسبة 14,1% مقابل تراجعها الملحوظ سنة 2014 بأكثر من 64 % مقارنة بسنة 2013، وبلغت 25,1 م.د مقابل 22 م.د سنة 2014 و13,4 م.د سنة 2013.

وتبعا لذلك، نتج عن عمليات إعادة الإسناد لسنة 2015 عجز فني بلغ 13,2 م.د مقابل 12,9 م.د سنة 2014 و21,3 م.د سنة 2013 ومقابل فائض بقيمة 7,5 م.د سنة 2012.

وبناء عليه، بلغت النتيجة الفنية الصافية شركة «الإعادة التونسية» لسنة 2015 ما قدره 14 م.د مقابل 8,9 م.د سنة 2014 و8,1 م.د سنة 2013.

تطور أهم مؤشرات العمليات المعاد إسنادها من قبل الاعادة التونسية (م.د)

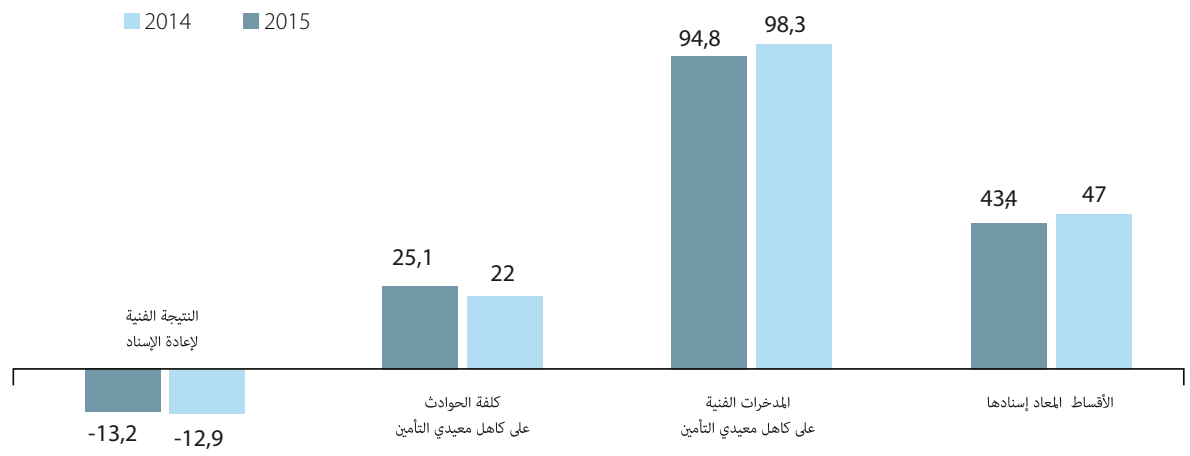

تطوّر المؤشرات الصافية للنشاط (م.د)

المؤشرات	2014	2015	نسبة التطور (%)
الأقساط الصافية	50,9	57,2	12,4
النتيجة الفنية الصافية بعد إعادة الإسناد	8,9	14,0	57,3
النتيجة الجملية للنشاط	11,7	14,4	23,1

وبعد طرح مصاريف الإدارة والتصرّف المقدّرة بحوالي 7,5 م.د سنة 2015 و7 م.د و6,3 م.د تباعا سنتي 2014-2013، تبلغ النتيجة الفنية الصافية بعد طرح المصاريف 6,5 م.د سنة 2015 مقابل على التوالي 1,9 م.د و1,8 م.د سنتي 2014-2013.

هذا، وشهدت النتيجة الجملية لنشاط الشركة تحسّنا هاما سنة 2015 حيث ناهزت 14,4 م.د مقابل 11,7 م.د سنة 2014 و7,7 م.د سنة 2013.

تطوّر المؤشرات الصافية لنشاط الاعادة التونسية (م.د)

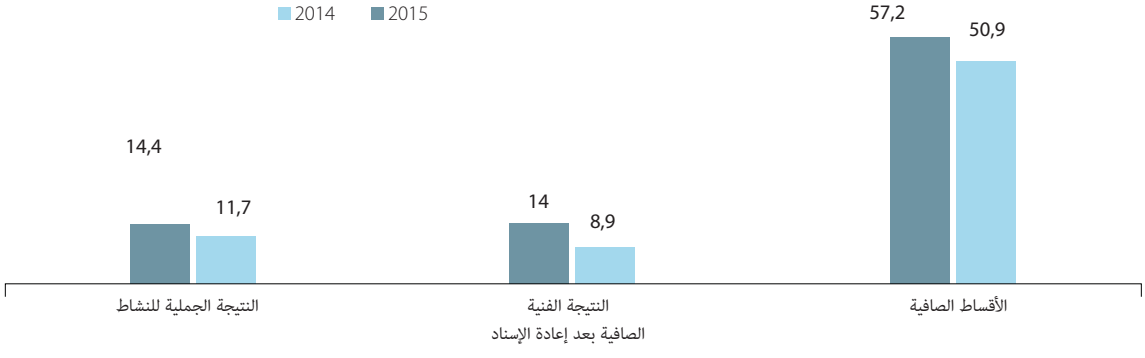

نشاط مؤسسات إعادة التأمين غير المقيمة

يبلغ عـــدد المؤسسات غير المقيمة بسوق التأمين التونسية 6 مؤسسات في موفّى سنة 2015 (ملحق عدد 3) وهي مؤسسات مرخص لها بمقتضى القانون عـدد 108 لسنة 1985 المؤرخ في 6 ديسمـبر 1985 والمتعلق بتشجيع مؤسسات مالية وبنكية تتعامل أساســا مع غير المقيمين وتوجد في شكل مكاتب تمثيليّة أو فروع.

وتختصّ هذه المؤسسات في مجال إعادة التأمين للأخطار المكتتبة في السوق التونسية والأسواق الخارجية.

مجال النشاط في إطار القانون عدد 108 لسنة 1985

يمكن بمقتضى اتفاقية تطبيق النظام الوارد بهذا القانون بصفة جزئية أو كلية على المؤسسات التي يصادق عليها وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي والتي تمارس إحدى الأنشطة التالية :

- تأمين المخاطر غير التي يجب تغطيتها بالبلاد التونسية طبقا للنصوص الجاري بها العمل وكذلك إعادة تأمين نفس هذه المخاطر.
- أخذ المساهمات والتصرف في محفظات الأوراق المالية.
- تمثيل المؤسسات خاصة المالية والبنكية التي يوجد مقرها الإجتماعي بالخارج شريطة أن لا ينتج عن هذا التمثيل الحصول على أية مكافأة مباشرة أو غير مباشرة وأن يقع تغطية كل المصاريف الناجمة عنه بالعملة المتأتية من الخارج.
- أي نشاط آخر ذي طابع مالي له صلة مباشرة بأنشطة المؤسسات المشار إليها بهذا القـانون ...

تبرم الإتفاقية المشار إليها بالفقـرة الأولى من هذا الفصل بين وزير المالية والمؤسسة المعنية. ويصادق عليها بأمر.

الامتيازات التي يوفرها نظام المؤسسات غير المقيمة: :

يخول القانون عدد 108 لسنة 1985 المؤرخ في 6 ديسمبر 1985 المتعلق بتشجيع مؤسسات مالية وبنكية تتعامل أساسا مع غير المقيمين عدّة إمتيازات لفائدة المؤسسات غير المقيمة تهم خاصة :

- الإعفاء التام من الضريبة على الشركات،
- توقيف الآداء على القيمة المضافة،
- إرجاع المعاليم الديوانية،
- الإعفاء من الآداءات المحلية،
- إمتيــازات تتعلق بحرية إنتداب الموظفين الأجانب،
- إمكانية إختيار نظام ضمان إجتماعي غير النظام التونسي.

الإمتيـــازات الممنوحة

- على المستوى الجبائي: تخضع المؤسسات غير المقيمة للضريبة على الشركات بنسبة 10 % وذلك بالنسبة إلى الأرباح المتأتية من معاملاتها مع غير المقيمين إبتداء من غرة جانفي 2008.

كما تخضع إلى دفع المعلوم على العقارات المبنية والمعاليم والآداءات الموظفة بعنوان إسداء الخدمات المباشـرة (القـانون عـدد 80 لسنة 2006 المـؤرخ في 18 ديسمبر 2006). هذا مع الملاحظة وأنّ المؤسسات الناشطة قبل غرّة جانفي 2008 تواصل إنتفاعها بالإعفاء من المساهمة الضريبية التقديرية إلى حين إستكمال مدّة عشر سنوات من تاريخ حصولها على المصادقة.

- إعفاء من الآداء على مرتبات الأجانب مقابل مساهمة ضريبية تقديرية بـ 20 % من مجموع جرايتهم الجملية.هذا إلى جانب الإعفاء من معاليم ورسوم الدخول بالنسبة للأشياء الشخصية.

- إعفاءات على المستوى الدّيواني: مثل توقيف إستخلاص المعاليم والآداءات الموظّفة عند التّوريد وإرجاع المعاليم الديوانية بالنسبة للأشياء المستوردة التي يقع إقتناءها محليا.

- إمتيازات على مستوى نظام الصّرف: مثل الحرية المُطلقة في ميدان الصّرف بالنسبة لعمليات المؤسسة مع غير المقيمين وإنجاز دفوعاتها بواسطة حسابات أجنبية قوامها الدّينار القابل للتحويل.

- حرية الإنتداب والإنخراط بأنظمة التغطية الإجتماعية: حرّية إنتداب الموظّفين الأجانب مع إمكانية إختيار نظام ضمان إجتماعي غير النظام التونسي.